

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ١ / جماد الثاني / ١٤١١ هجرية الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ ميلادية

(المجلد ٢٨)

(العدد ١٠)

ـ جدول الاعمال ـ

قرر المجلس تحويلها الى سرية

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩/١٢/١٩٩٠ الساعة التاسعة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة:

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢/جماد الثاني / ١٤١١ هجري الواقع في ١٩/١٢/١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (العاشرة) من الدورة(العادية الثانية) برئاسة سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السيد : زياد الشويخ.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. احمد الكوفحي، ذيب أنيس.

وحضر من الحكومة :

١ . دولة السيد مضر بدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ . معالي السيد سالم مساعدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
٣ . معالي السيد عبدالمجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية.
٤ . معالي الدكتور محمد عضوب الزبن : وزير الصحة.
٥ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : وزير الأشغال العامة والاسكان.
٦ . معالي السيد ابراهيم أيوب : وزير التموين.
٧ . معالي السيد حكمت الساكت : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٨ . معالي السيد ابراهيم عزالدين : وزير الاعلام.
٩ . معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية.
١٠ . معالي الدكتور زياد فريز : وزير الصناعة والتجارة.
١١ . سماحة الشيخ عبدالباقي جمو : وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٢ . معالي الدكتور محمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.
١٣ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل.
١٤ . سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٥ . معالي الدكتور قسيم عبيدات : وزير العمل.
١٦ . معالي السيد ابراهيم الغبابشة : وزير الشباب.
١٧ . معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير السياحة والآثار.
١٨ . معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٩ . معالي المهندس داود خلف : وزير المياه والري.
٢٠ . معالي السيد نبيل أبوالهدى : وزير النقل والاتصالات.
٢١ . معالي الدكتور سليمان عربيات : وزير الزراعة.

٢٢ . معالي الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة.
٢٣ . معالي الدكتور خالد أمين عبدالله : وزير التخطيط.

افتتاح الجلسة :



سيادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، جدول الاعمال :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

سيادة رئيس المجلس : اقرأ الجزء الاول منه.

السيد الامين العام : بالنسبة للحضور من الاعضاء حضر الاعضاء جميعاً ما عدا :
سعادة النائب السيد زياد الشويخ باجازة.
سعادة النائب السيد عطا الشهوان بمعذرة.
سعادة النائب السيد ذيب مرجي غياب.

سيادة رئيس المجلس : البند الذي يليه.

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.
٣ - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم ٢٧٣٧ تاريخ ٢/١٢/١٩٩٠ حول عمل رؤساء ومقرري لجان مجلس النواب المحترمين.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم: ٧/٦/٤/٢٧٣٧
التاريخ: ١٨/٥/١٤١١هـ
الموافق: ٢/١٢/١٩٩٠

السادة : رؤساء ومقرري لجان مجلس النواب المحترمين

تقديراً لجهودكم المشكورة، وتطلعاً للحد الأعلى من الانجازية في كل اللجان، ارجو التكرم بالاحاطة بما يلي :

أولا : بداية لهذه الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر، أرجو من الزملاء المحترمين رؤساء ومقرري اللجان حصر

الأعمال المنوطة بكل لجنة، وذلك حسب تقديراتكم، وكذلك اجتماعات اللجان، بحيث لا تقل عن (٣٠) اجتماعاً خلال هذه الدورة العادية الثانية.

ثانيا : كذلك وضع سلم لأولويات الموضوعات المناطة بكل لجنة، على أن تكون مرتبطة بجدول زمني محدد، بحيث يعكس هذا الجدول ما تحقق من انجازات في كل لجنة.

ثالثا : واستناداً لما تقدم، أرجو تزويدي بمخطط متكامل بما هو مبين بأعلاه وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخه.

رابعا : أرفق صورة عن المخطط للتفضل بالسير بمقتضاه.

واقبلوا فائق الاحترام ،،

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عربيات

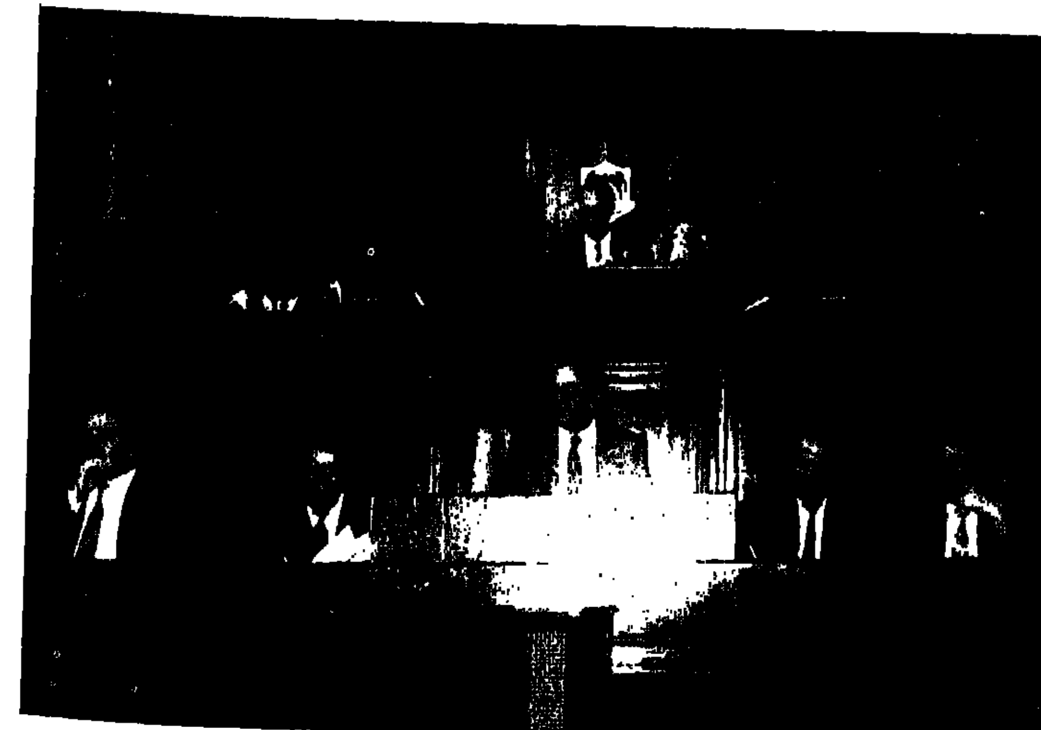
«بسم الله الرحمن الرحيم»

مجلس النواب الحادي عشر

الدورة العادية الثانية

اللجنة (   )

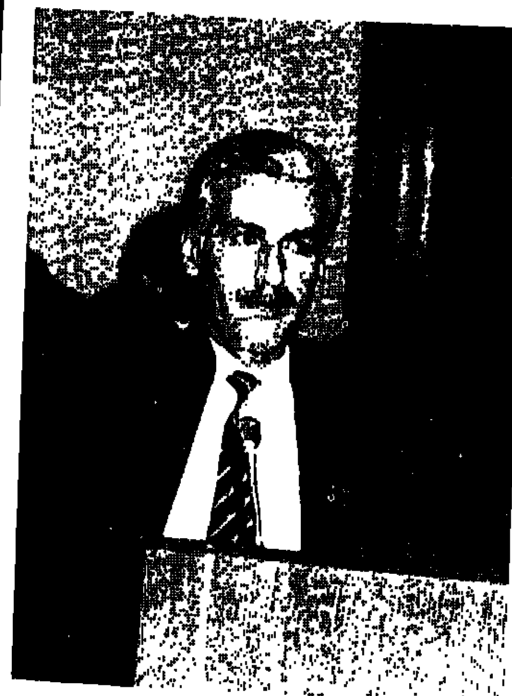
جدول زمني بالموضوعات وتواريخ عقد جلسات اللجان	
اسم الموضوع	ساعة وتاريخ انعقاد اللجنة



٤ ـ السيد الامين العام:

تلاوة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة ١٩٩١.

سيادة رئيس المجلس : الدكتور مقرر اللجنة المالية.



الدكتور عبدالله العكايلة مقرر اللجنة المالية : بسم الله الرحمن الرحيم والحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين

قرار رقم «٢»

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

لقد أحال مجلس النواب في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٥/٥/١٤١١ هـ الموافق ٢/١٢/١٩٩٠م.

وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسائية من ٣ ـ ١٥/١٢/١٩٩٠، بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله النسور، وسعادة مقرر اللجنة الدكتور عبدالله العكايلة وأصحاب المعالي والسماحة والسعادة الأعضاء السادة :

د. علي الفقير، د. علي الحوامدة، حمزة منصور، عطا الشهوان، أحمد الأزايدة، محمد العلاونة، د. ذيب مرجي، عيسى الريموني، عبدالسلام فريحات، جمال حداد، سمير قعوار، أحمد الكفاوين، مطير البستنجي، عبدالكريم الكباريتي، بسام حدادين، فؤاد الخلفات، سلامة الغويري، زياد الشويخ.

هذا وقد تكرر غياب عدد من الزملاء اعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، وكان ذلك على النحو التالي :

- تغيب عن الاجتماع الاول الذي عقد بتاريخ ٣/١٢/١٩٩٠، بمعذرة السيد احمد قطيش الأزايدة.
  وتغيب بدون معذرة حمزة منصور، محمد العلاونة.
- تغيب عن الاجتماع الثاني الذي عقد بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٠، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة.
- تغيب عن الاجتماع الثالث الذي عقد بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٠، بدون معذرة في الجلسة المسائية سعادة السيد بسام حدادين وسعادة السيد عبدالسلام فريحات.

وتغيب بمعذرة سعادة السيد أحمد الأزايدة.

- تغيب عن الاجتماع الرابع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة.
- تغيب عن الاجتماع الخامس الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، في الجلسة المسائية بدون عذر السادة : سعادة السيد ذيب مرجي، سعادة السيد عبدالسلام فريحات.
- تغيب عن الاجتماع السادس الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨، في الجلسة الصباحية بمعذرة السادة : سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة، سعادة السيد عطا الشهوان.
- تغيب عن الاجتماع السابع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨، في الجلسة المسائية بدون عذر السادة: بسام حدادين، عبدالسلام فريحات.
- تغيب عن الاجتماع الثامن الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة. وتغيب بدون عذر سعادة السيد عبد السلام فريحات وسعادة السيد محمد العلاونة.
- وتغيب عن الاجتماع التاسع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩، في الجلسة المسائية سعادة السيد عبدالسلام فريحات.
- تغيب عن الاجتماع العاشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة.
- وتغيب بمعذرة في الاجتماع الحادي عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠ بدون معذرة في الجلسة المسائية السادة : د. علي الحوامده، الدكتور ذيب مرجي، السيد عبدالسلام فريحات، والسيد أحمد الكفاوين.
- تغيب عن الاجتماع الثاني عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد عطا الشهوان.
- وتغيب بدون معذرة في الاجتماع الثاني عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، في الجلسة المسائية سعادة السيد عبدالسلام فريحات ومعالي الدكتور علي الفقير.
- وتغيب عن الاجتماع الرابع عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، بمعذرة السادة : حمزة منصور، احمد قطيش الأزايدة، زياد الشويخ.
- وتغيب عن حضور الجلسة الصباحية بدون عذر السادة : علي الحوامدة، عبدالسلام فريحات، د. ذيب مرجي، عيسى الريموني.
- وتغيب عن الاجتماع الخامس عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، في الجلسة المسائية بمعذرة السادة : احمد قطيش الأزايدة، زياد الشويخ، حمزة منصور.
- وتغيب بدون معذرة السادة : عبدالسلام فريحات، ذيب مرجي، عطا الشهوان، د. علي الفقير، مطير البستنجي.

وقد حضر معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان، والسادة الأعضاء: حمد الفرحان، د. كمال الشاعر، محمد رسول الكيلاني، أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأعيان معظم جلسات اللجنة.

وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة : معالي وزير المالية السيد باسل جردانه وعطوفة السيد سلمان الطراونة مدير الموازنة العامة ومساعده السيد عبدالرحمن العجلوني ومنظمو الدائرة.

كما حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب: عاطف البطوش، محمود هويمل، عبدالحفيظ علاوي، عبدالله زريقات، د. سعد حدادين، فارس النابلسي، سعد هايل السرور، نايف الحديد، د. عوني البشير، محمد الدردور، د. محمد أبوفارس، محمد فارس الطراونة، جمال الصرايرة، عيسى المدانات، د. محمد أبوعليم، د. ماجد خليفة، زياد أبومحفوظ، هشام الشراري، ذيب أنيس. كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية، وعطوفة الأستاذ صالح الزعبي أمين عام مجلس الأمة.

كما استضافت اللجنة السادة : د. عبدالله المالكي، د. فهد الفانك، أحمد النمري.

كما حضر الجلسة الأخيرة كل من أصحاب المعالي والعطوفة : وزير الشباب السيد ابراهيم الغبابشة، أمين عام وزارة الشباب السيد عيد الفايز، مدير مدينة الحسين للشباب السيد عصام عريضة، مدير مدينة الحسن الرياضية السيد عبدالله تليلان، ومعالي وزير الصحة الدكتور محمد عضوب الزبن، عطوفة أمين عام وزارة الصحة الدكتور عدنان عباس، ومعالي وزير الاعلام السيد ابراهيم عزالدين، عطوفة مدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد راضي ألخص، معالي وزير العدل السيد يوسف المبيضين، معالي وزير المياه والري، المهندس داود خلف، عطوفة أمين عام وزارة المياه والري المهندس معتز البلبيسي، أمين عام سلطة وادي الأردن بالوكالة المهندس محمد ظافر العالم، معالي وزير الأشغال العامة والاسكان السيد عبدالرؤوف الروابدة، معالي وزير العمل الدكتور قسيم عبيدات. ومعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي.

ومن مديرية الامن العام : العميد محمد الكيلاني، والعميد نورالدين خير.

سيادة الرئيس،
السادة الزملاء الكرام،

يسعد اللجنة المالية في مجلس النواب ان تتقدم الى المجلس الكريم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وحول خطاب الموازنة الذي ادلى به معالي وزير المالية السيد باسل جردانة.

لقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة أيضا خطابا مسؤولا وواقعيا وموضوعيا.

وترغب اللجنة المالية ان تعرض على حضراتكم نتائج دراستها لمشروع قانون الموازنة وخطابها على النحو التالي :

أولا : في الاقتصاد الكلي للدولة :

لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها

للعام الماضي ١٩٩٠، مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والقطاعية استهدفت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وخفضاً في عجز الموازنة العامة، وتوازنا في ميزان المدفوعات ومعالجة المديونية الخارجية وخفض الدين الداخلي وتنامي الاحتياطيات من العملات الاجنبية واستقرار سعر صرف الدينار ومعالجة البطالة وضبط الغلاء وتشجيع قطاعات الانتاج والخدمات ومعالجة قضايا المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، وتوقعت الموازنة العامة وخطابها للعام الماضي عودة الثقة في الاقتصاد الاردني وذلك بزيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج واحداث استثمارات جديدة بتمويل داخلي وخارجي وعودة بعض المدخرات الاردنية من الخارج.

وانسجاما مع توصيات المجلس الكريم في العام الماضي فقد استعرض خطاب الموازنة لهذا العام بوضوح وتفصيل حينا وبغموض واجتزاء حينا آخر، الانجازات التي تمت في الاقتصاد وميزان المدفوعات والميزان التجاري والاستهلاك والنمو الاقتصادي والمديونية والبطالة والتضخم وسعر صرف الدينار والدعم واداء المالية العامة. .

سيادة الرئيس،

السادة الزملاء،

لقد جاء اعداد مشروع موازنة هذا العام محكوما باعتبارات رئيسية هي :

أ - المديونية العامة للدولة - الداخلية منها والخارجية وهي التي رتبت على شعبنا اعباء ما زال يرزح تحتها وسيبقى الى أمد بعيد، بلغت في مجملها ما يفوق ٨,٢٥ مليارات دولار، يضاف اليها مليار ومائة وعشرون مليون دينار هي مجمل الدين الداخلي، أي أن مجمل مديونية الدولة يصبح ما مجموعه ٧,٢ مليار دينار وهو ما يعادل مجمل الناتج المحلي لمدة ثلاث سنوات تقريبا. ان معالجة هذا الدين من حيث الجدولة والتسديد وربط الاردن ببرامج تصحيحية ما كانت لتكون لولا هذه المديونية الهائلة.

ومن الجدير بالذكر ان جزءا من الدين الداخلي يرجع الى استلاف نحو ٣٩٠ مليون دينار كسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافا للقوانين العادية غير الاستثنائية والتي أقدمت الحكومة عام ١٩٨٨ ومطلع ١٩٨٩ على استلافها كعملة مطبوعة دون غطاء.

ب . برنامج التكيف الاقتصادي الذي طبق بنجاح ملحوظ حتى بداية ازمة الخليج في ٢ آب ١٩٩٠ حيث دلت المؤشرات والمعايير الاقتصادية والمالية والنقدية على انتعاش في الاقتصاد الاردني حتى ذلك التاريخ.

جـ . أزمة الخليج وآثارها البالغة على اقتصادنا التي انعكست سلبيا على المساعدات العربية والاجنبية، وبايعاز من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المنطقة وخارجها، كما انعكست سلبيا على مختلف القطاعات الاقتصادية، كالسياحة، والنقل، والصادرات، والانشاءات والصناعة، وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج، وعودة اعداد كبيرة منهم مما أحدث ضغوطا اقتصادية واجتماعية وخدمية كبيرة كما احدث تفاقما كبيرا في مشكلة البطالة.

د . النقلة النوعية في الحياة السياسية للمجتمع الاردني التي تجلت في توسيع قاعدة المشاركة وتحمل المسؤولية من قبل مختلف المؤسسات الشعبية والرسمية، كثمرة لمرحلة التحول الديمقراطي الرائدة في المنطقة العربية، مما احدث حالة وعي وتفهم لمختلف القطاعات في الشعب لسائر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة، ومما سهل للحكومة اتخاذ قرارات ما كان يمكن الاقدام عليها في اوضاع مغايرة.

سيادة الرئيس،

السادة الزملاء الكرام،

في ضوء ما تقدم ترغب اللجنة المالية ان تضع المعالم الرئيسية التالية للاداء الاقتصادي بين أيديكم :

(١) الانخفاض الحاد والمثير للمخاوف في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام، حيث بلغ التراجع رقما قياسيا في تاريخ المملكة مقداره (٨,٢ ٪) مما حدا بوزير المالية الى تفادي الحديث عن التفاؤل بأي نمو في العام القادم، علما بأن معدل النمو المستهدف لعام ١٩٩٠ كان ٣٪، وأن أداء النصف الأول من العام نفسه أحدث نموا بمعدل ١,٥ ٪ أي أن معدل التراجع الحقيقي عن المستهدف كان (٩,٧ ٪).

ومن الجدير بالذكر ان تقرير اللجنة المالية لموازنة عام ١٩٩٠ كان قد شكك في امكانية تحقيق معدل النمو الذي كان مستهدفا لهذا العام.

ولقد تفادى خطاب وزير المالية لهذا العام الحديث عن زيادة الاستثمارات ولا سيما في القطاع الخاص.

(٢) أداء المالية العامة

تقدر اللجنة المالية الجهود المشكورة للحكومة في تخفيض النفقات العامة وزيادة الايرادات المحلية بصورة كانت ستؤدي وللمرة الاولى الى توازن النفقات الجارية مع الايرادات المحلية لولا وقوع أزمة الخليج.

وبالرغم من وقوع الازمة الا ان عجز موازنة ١٩٩٠ الاجمالي قد انخفض من ١٨٨ مليون دينار كما كان مقدرا الى ٩٥ مليون دينار في اعادة تقدير عام ١٩٩٠. أي أن العجز قد خفض بنسبة ٥٠٪ وهو انجاز يستحق الشكر.

(٣) الدين العام :

لقد بلغ صافي المديونية الخارجية الملتزم به وغير المسدد في نهاية ١٩٩٠ (٨,٢٣٦) مليون دولار منها ٦٦٦٦ مليون دولار مسحوبة وغير مسددة، أي بزيادة ٥٥ مليون دولار عن العام ١٩٨٩.

أي أن صافي الزيادة في المديونية الخارجية

بعد احتساب المبالغ المقترضة والمبالغ المسددة من أقساط وفوائد بلغت (٥٥) مليون دولار، وهو أقل صافي اقتراض في السنوات الخمسة عشرة الاخيرة، وهو امر في الاتجاه الصحيح.

على ان مديونية الدولة لا زالت آخذة في تجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا الى ساحة الخطر. حيث تشير الارقام التي زودت بها اللجنة من قبل معالي وزير المالية الى ان نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠، بلغت (٣٠,٣ ٪) في حين بلغت هذه النسبة لعام ١٩٩١، (٣٣,٧ ٪)، مع أمل اعادة جدولة (٥٠ ٪) من فوائد قروض الدول الصناعية وفي حالة عدم جدولة تلك الفوائد، فإن هذه النسبة سوف تصبح (٣٨,٩ ٪) وهي نسبة مثيرة للمخاوف.

(٤) ميزان المدفوعات :

لقد سجلت صادراتنا الوطنية في النصف الاول من عام ١٩٩٠، زيادة ملموسة بلغت نسبتها (٨,٨ ٪) بالدولار مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩، بينما لم تسجل المستوردات زيادة ذات شأن لنفس الفترة المقارنة ولقد أورد خطاب الموازنة فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقداره ١٥٠ مليون دولار عن النصف الأول من عام ١٩٩٠ في حين سجل عجزا مقداره (٣) ملايين دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٩، وهو مؤشر ايجابي.

هذا وقد أشارت الأرقام التي زودت بها اللجنة من معالي وزير المالية أن صافي عمليات عناصر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد سجلت عجزا قدره (٦٢٩) مليون دولار.

كما أفادت الأرقام ذاتها أن صادراتنا لعام ١٩٩٠، قد بلغت (٨٩٩) مليون دولار في حين بلغت مستورداتنا (٢٠٩٢) مليون دولار، أي أن الحساب التجاري قد سجل عجزا مقداره (١١٩٣) مليون دولار.

(٥) الوضع النقدي :

أظهر عام ١٩٩٠ نجاحا في استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية والغاء نظام سعر الصرف المزدوج للدينار، وهو انجاز يستحق الثناء.

ولقد تبين للجنة المالية في آخر اجتماع لها مع محافظ البنك المركزي ان احتياطياتنا من العملة السائلة الصعبة مطمئنة حيث بلغت حتى ١٤/١٢/١٩٩٠ (٦٦٠) مليون دولار.

على ان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجة قضية بنك البتراء بناء على قرار لجنة الامن الاقتصادي في ٢/٨/١٩٨٩ قد نجم عنه تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ (٢٥٠ مليون دينار) غطّيت بسلف

من البنك المركزي الامر الذي يعني تحمل الدولة لمثل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الاداري والمالي في بنك البتراء.

وترى اللجنة انه قد آن الأوان ان يتخذ مجلسكم الكريم قراراً بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنك المركزي حيال هذه القضية.

(٦) التضخم :

لقد استهدفت موازنة عام ١٩٩٠ نسبة تضخم لا تتجاوز (١٢,٥ ٪) في ذلك العام عن سابقه. وقد تبين ان تحقيق هذه النسبة كان ممكنا لولا التطورات الاخيرة في المنطقة.

ولقد أظهرت الارقام الخاصة بالمستوى العام للاسعار الواردة في خطاب الموازنة ان السياسة الاقتصادية العامة للدولة قد نجحت في ضبط التضخم في الحدود المستهدفة في بداية موازنة عام ١٩٩٠ رغم التطورات المستجدة، اذ أفاد معالي وزير المالية ان نسبة التضخم التقريبية لمجمل عام ١٩٩٠ كانت بحدود (١٠ ٪).

(٧) دعم المواد التموينية :

تم تقدير الدعم المخصص للمواد التموينية بمبلغ (٦٠ مليون دينار) في موازنة ١٩٩٠، ولقد تبين ان المبلغ المخصص لم يكن كافيا، حيث بلغ مجمل دعم المواد الغذائية الأساسية (٩٢,٥ مليون دينار) تم تمويل الفرق من حساب الاتجار في وزارة التموين، واللجنة تعتبر التجاوز في الانفاق على هذا الباب بدون ملحق موازنة مخالفة دستورية، تتطلب مساءلة الحكومة.

(تحفظ على هذا البند النواب السادة : عبدالكريم الكباريتي، عيسى الريموني، علي الفقير، سلامة الغويري، جمال حداد، مطير البستنجي، سمير قعوار، محمد العلاونة).

وفي الوقت الذي ترتاح فيه اللجنة الى تقليص مخصصات دعم المواد التموينية لهذا العام لتقتصر على مستحقيها، لتثني على اجراءات الدعم التي لجأت اليها الحكومة في الثلث الاخير من هذا العام لايصال الدعم الى مستحقيه من خلال اعتماد البطاقة التموينية كما تثني بكل اعجاب على الوعي المتقدم لدى شعبنا في تقبله وتفهمه لسياسة الدعم واجراءاته.

(٨) البطالة :

بالرغم مما أورده خطاب الموازنة من توفير التحسن في النشاط الاقتصادي في النصف الاول من هذا العام لمزيد من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، الا ان تلك الزيادة لم تكن فاعلة في معالجة مشكلة البطالة كما يؤكد الخطاب نفسه.

لقد خلا الخطاب من الاشارة الى نسبة البطالة وهي من اكبر المشكلات الضاغطة على الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي للدولة خصوصا بعد تدفق امواج كبيرة من الاردنيين العائدين من الخليج الامر الذي يضع سوق العمل تحت ضغط هائل من

الطلب على العمالة في القطاعين الخاص والعام ويتطلب من الحكومة وضع مشكلة البطالة على مقدمة قائمة أولوياتها الطارئة .

لقد تبين من مناقشات اللجنة لمعالي وزير المالية ان الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ستوفر (٤) الاف فرصة عمل في جهاز الادارة العامة للدولة، الامر الذي يشير الى اسلوب غير ذي جدوى في معالجة البطالة وهو امتصاص جزء يسير من مشكلة البطالة بزيادة التضخم في الجهاز الاداري الذي أصبح موئلا للبطالة المقنعة وبذا يزداد جوهر مشكلة البطالة حدة وتفاقماً.

ثانيا : شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها :

١ . ان ما يزيد على (٥٠ ٪) من الانفاق العام في الموازنة يقابله انفاق آخر موازٍ خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي .

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الانفاق في الدولة .

ان من شأن ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة أكثر ضبطا وشمولية، وتكفل اشرافا حقيقيا لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها .

ولذلك نرى احالة الامر على اللجنة القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك .

٢ . ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق أيدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الامة قد جاءت حصرا على الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية، ولا تشمل الاقتراض التجاري والكفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وضبطها مع قدر كاف من المرونة .

ولذلك نرى احالة الامر على اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك .

٣ . لقد لبّت وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الاقاليم، وان كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية .

٤ . على أن التصنيف لم يلب طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق القطاعات، فجاءت الوثيقة غامضة، وتصعب معالجتها حتى على ذوي الاختصاص، حين يتعلق الامر باستعراض جهود التنمية والانفاق الخاص بكل قطاع .

٥ . ولقد تكشفت اخطاء واضحة في تصنيف

بنود الموازنة الى جارية ورأسمالية وانمائية، مما يقتضي العمل على تفاديها في المستقبل .

٦ . ولغرض تقويم أداء الموازنة ورقابة تنفيذها، ينبغي أن يقارن المقدر في العام السابق بالمعاد تقديره بنهاية ذلك العام وبهذا تعرض الجداول على النحو التالي :
الفعلي للسنة (أ) اذا قطع الحساب .
المقدر لسنة (ب)
اعادة التقدير للسنة (ب)
المقدر للسنة (جـ)

وترى اللجنة ان الرقابة على تنفيذ الموازنة تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة وتقويم أدائه، وتفعيل دوره وتمكينه من بسط وجوده على مجالات الانفاق العام للدولة كافة، ومتابعة الأداء المالي لها وتزويده بما يتطلبه ذلك من كوادر متخصصة ومخصصات كافية .

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس الكريم باعادة النظر في قانون الديوان، لتمكينه من أداء رسالته الدستورية .

(ثالثا) : السياسات :

(١) في السياسة التعليمية :

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في الكليات التابعة لمختلف الوزارات ودراسة مدى جدوى الاستمرار فيها والحاجة اليها، وترى تقويم كلية تأهيل المعلمين العالية من حيث ارتباطها وكوادرها والاعتراف بها، كما ترى اعادة النظر في مدى جدوى الاستمرار في كليات المجتمع الحكومية، خصوصا تلك التي تسهم في تغذية هيكل البطالة بتخصصات لا تحتاجها الدولة .

وترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في مسارات التعليم الاكاديمي والمهني وان تقوم السياسة التعليمية على اساس توجيه مسارات التعليم نحو احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وقد آن الأوان ان يقتصر الانفاق من الخزينة على مسارات التعليم التي تلبي احتياجات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة .

وترى اللجنة انه قد آن الأوان للاسراع بانجاز متطلبات جامعة مؤتة لتصبح في مستوى أكاديمي وانشائي مناسب. كما نرجو ان نعيد ما سبق وطالبنا به من معاملة الارياف والبادية، بما يجعلها مواكبة للنهضة في باقي اقاليم المملكة .

(٢) في السياسة الصحية :

تتطلع اللجنة الى جهد متميز ودور اكثر فعالية في الخدمة الصحية للمواطن في مختلف محافظات المملكة، كما تؤكد على ضرورة تطوير الهيكل الاداري للجهاز الاداري للوزارة، سواء على مستوى المركز أو على مستوى المديريات التابعة لها، كما تؤكد على ضرورة تطوير الجهاز الفني في المستشفيات والمراكز الصحية وان تنظم عملية الخدمة الصحية العامة والتخصصية بصورة ميسرة للمواطن وبأبسط الاجراءات لتفادي المعاناة من الروتين وتعقد اجراءات التحويل، وذلك وفق خطة متكاملة تجعل كل امكانات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة أو القوات المسلحة أو الجامعات الاردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة .

كما تؤكد اللجنة على ضرورة الحرص على تأمين الأدوية اللازمة في صيدليات المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة.

وتتطلع اللجنة الى ضرورة البدء بتوسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولا الى التأمين الصحي الشامل في المستقبل القريب.

(٣) في السياسة الزراعية :

لقد تكرر الحديث في خطاب الموازنة للاعوام الماضية عن التركيز على الاهتمام بالقطاع الزراعي ولكن دون أثر ملموس أو تغير ملحوظ.

وقد كشفت الازمة الراهنة عن خطورة عدم ايلاء هذا القطاع الجهد المميز الذي يستحقه.

وتجد اللجنة لزاما عليها أن تؤكد أمام مجلسكم الكريم أن انقاذ القطاع الزراعي لا يمكن ان يتم بمجرد التوصيات السنوية في خطاب الموازنة بل يحتاج الى خطة طارئة وجهود استثنائية مميزة وتسهيلات كبيرة تستهدف جعل عام ١٩٩١ عام أمن غذائي للاردن.

من هنا ترى اللجنة، أن توصي لمجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة جدولة قروض المزارعين والغاء الفوائد المترتبة المستحقة على المزارعين، ومنحهم فترة امهال كافية، يتمكن القطاع الزراعي فيها من النهوض من تعثره. كما توصي بالاهتمام بمجالي التصنيع والتسويق لما لهما من أثر في مجمل هذا القطاع، وكذلك اجراء الدراسات لاستحداث زراعات بالمياه شبه المالحة، والاهتمام بموضوع مسوحات التربة وتصنيفها، واكمال الخارطة المائية السطحية والجوفية في المملكة.

ان مديونية هذا القطاع البالغة نحو (اربعين مليون دينار) لا تشكل (١/٦) المبلغ الذي تحمله البنك المركزي عن بنك البتراء وهو حري أي القطاع الزراعي أولى به من دعم مؤسسات مالية تكبدت الخزينة مبالغ كبيرة بسبب الفساد الاداري والمالي فيها.

وترى اللجنة انه قد آن الأوان أن تأخذ وزارة الزراعة دورها الفاعل كوزارة خدمات بالمعنى الحقيقي للخدمة.

(٤) في السياسة الدفاعية والأمنية :

ان قواتنا المسلحة هي درع الوطن وسياجه، وان الحرص على دعمها تدريبا وتسليحا وتطويرا مطلب رئيسي وملّح لنا جميعا.

واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة رفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المتدفق حيوية المستعد للتضحية، الساعي الى الجهاد وحب الاستشهاد دفاعا عن وطنه وتحريرا لما اغتصب من أرضه.

كما توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في صفوف القوات المسلحة.

كما أن اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل قادر على حمل

السلاح حتى يكون هذا الجيش رديفا فاعلا لقواتنا المسلحة، وحتى لا يبقى قادر على حمل السلاح دون اعداد واستعداد لاخذ دوره الفاعل في المعركة القادمة مع اعداء الامة الغاصبين.

كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الى دور فاعل لاجهزة الدفاع المدني وجهد استثنائي لتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على اعمال الدفاع المدني في شتى محافظات المملكة، لتبلغ أوسع انتشار لها وفق الامكانات المتاحة لاجهزته.

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان أمننا الوطني تصونه وحدتنا الوطنية الرائدة التي لا مكان فيها لعصبية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية. وان موقفنا من الازمة الراهنة التي تعانق فيها الموقف الرسمي مع الموقف الشعبي لاكبر دليل على وحدتنا الوطنية التي نحرص جميعا على ترسيخها وتعميق جذورها وادامة نعمتها.

اما الاجهزة الامنية فهي العين الساهرة على هذا الأمن الوطني والاستقرار الذي انعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرعاية. ولذا فان العناية بها تطويرا وتدريبا وتسليحا، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته هو هدف نرجو أن نمكنها من تحقيقه.

(٥) في الاصلاح الاداري والسياسة الادارية :

ان جهاز الادارة العامة للدولة هو أداة تنفيذ سياساتها. واللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم أن حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب.

من هنا فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وفي هيكل الجهاز الاداري وتطويره ليكون الأداة الفاعلة في ترجمة السياسات الحكومية الى أهدافها الحقيقية. كما ان حركة التغيير الاداري التي جرت خلال هذا العام في بعض مواقع المسؤولية لم تكن في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للجهاز الاداري باتجاه تحقيق اصلاح اداري حقيقي واحداث نقلة نوعية في التطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة كي ترتقي ادارة الدولة الى مستوى ادارة الازمة، لا أن تظل مكبلة بأزمة الادارة.

(٦) في السياسة الشبابية :

ان الشباب هم طاقة الامة، وعماد نهضتها، ومعقد رجائها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالعناية بالسياسة الشبابية، عناية تعكس الشمول والتكامل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحية والبدنية، وان تصبح مراكز الشباب ومنتدياتهم مدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصقل طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقاتهم الابداعية، ليأخذوا دورهم الفعال في المشاركة في تحمل مسؤولية دفع عجلة النمو والبناء والتطور في أرجاء الوطن.

لـذا تـوصي اللجنـة مجلسكم الكـريم بالطلب الى الحكـومة بـايلاء وزارة الشبـاب، مزيدا من الاهمية، وايلاء قطاع الشباب الاهمية البالغة برصد المخصصات الكافية له.

(٧) في مجال السياحة :

ونـظرا لاهمية السيـاحـة في رفـد ميـزان المـدفوعـات بما يـزيد عـلى نصف مليـار دولار سنويا، وقدرة هذا القطاع على ايجاد فرص عمل كبيـرة وتـوفـير ايـرادات للخـزينـة عن طـريق الضرائب المباشرة والغير مباشرة وما لهذا القطاع من تـأثير كبـير على النشـاطات الاقتصـادية في معظم أقاليم المملكة ودعمه بشتى الوسائل على أساس أن السياحة صناعة تصديرية.

(٨) البلديات :

توصي اللجنة أن تقوم الجهات المختصة بدراسة أوضـاع البلديات والمجـالس القرويـة واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك بايصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكـل عادل ومعقول.

(٩) مؤسســة المواصــلات السلكيــة واللاسلكية :

تـوصي اللجنـة أن تقـوم مـؤسســة المواصلات السلكية واللاسلكية باعـادة دراسة تكـاليف الاتصالات والخـدمات الهـاتفية عـلى اسـاس عـادل وليس عــلى أسس التكـاليف الـرأسماليـة والتي كانت مـرتفعة بـالمستويـات الدولية.

رابعا :

استعـرضت اللجنة المـوازنات الجـاريـة والراسمالية وموازنة التمويل، والموازنة الطارئة واقترحت اجراء التخفيضات والتغييرات التالية عليها :

الاجراءات المقترحة لتخفيض المخصصات لعام ١٩٩١

بالالف دينار

البيـــان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظـات
أولا : الموازنة الجارية			
المجموعة (٢٠٠) النفقات التشغيلية (سلع وخدمات)	٥١٣٢٨	٣٣٠٠	جميع الفصول
١ ـ تخفيض جميع المواد بنسبة (١٠٪) باستثناء الكتب المدرسية والادوية والمستلزمات الطبية والاعاشة وصيانة الاجهزة والمعدات في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وأجور الدراسات والمقاصة الدولية (٢٠,٧) مليون دينار.			
٢ ـ ١/٤١ ـ وزارة المالية / برنامج (ذ) النفقات الطارئة الطارئة ونفقات اخرى	٢٥٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٢٦)
التخفيض المقترح على الموازنة الجارية		٤٣٠٠	
ثانيا : الموازنة الرأسمالية			
٢/٢٤ ـ وزارة الداخلية / الدفاع المدني			
ـ باص (٢٤) راكب عدد (٢)	٢٤	٢٤	انظر صفحة (٧)

البيـــان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظـات
٢/٢٥ ـ وزارة العدل ـ انشاء قصر العدل في عمان	٩٥٠	٣٥٠	انظر صفحة (١٠)
٢/٤١ ـ وزارة المالية ـ المساهمة في سلطة اقليم العقبة	٣٠٠	١٠٠	انظر صفحة (١٣)
٢/٤١ ـ وزارة المالية / (أ) البرنامج الاستثماري مشاريع رأسمالية اخرى	١١٠٠	١١٠٠	انظر صفحة (١٥)
٢/٤٦ ـ وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة ـ الترخيص نقل الفصل ٢/٢٣	٢٨٤	٢٥٠	انظر صفحة (١٩)
٢/٥٢ ـ وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ـ تطوير كلية التربية في الجامعة الاردنية	٥٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٢٣)
وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك	٤٨٠	١٢٦	انظر صفحة (٢٥)
ـ مقسم معان	٨٠٥٠	٥٠٠	انظر صفحة (٣٧)
٢/٥٧ ـ وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	٢٥٦٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٥٦)
٢/٥٨ ـ وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٢٠	٢٠٠	انظر صفحة (٦٦)
٢/٦٤ ـ وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن (استملاكات)			
٣/٥٢ ـ وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٢٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
ـ مقسم معان	١٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
ـ الربط الكهربائي مع مصر	١٨٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٥) قروض
ـ سلطة المياه / أجهزة عدادات مياه			
مجموع التخفيض في الراسمالية		٥٧٠٠	
الاجمالي		١٠٠٠٠	
نقل المخصصات بنقل برنامج ٤١/١/د/٣ دعم انتاج الحبوب من النفقات الجارية الى الراسمالية برنامج (٢/٤١)			

* ونريدها ان تكون سنة حميدة في كل عام بأن يخفض العجز مبلغ معين لكي تسوى هذه في الموازنة القادمة ان شاء الله.

الموازنة الطارئة ١٩٩١

وهي النوع الثاني الذي قدم مع وثيقة الموازنة العادية وهو الذي يعتمد الانفاق فيه على مدى توفير الايرادات المخصصة أو المتوقعة.

الاستخدامات الجارية

طبعاً اعادت اللجنة المالية توزيع الاستخدامات وهي على الوجه الذي ترونه الآن :

الموازنة الطارئة

١٩٩١

البيـــــان	مقدر ١٩٩١
الاستخدامات الجارية	
١ . أعباء دفاعية اضافية .	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ . دعم الصادرات للأسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠٠٠
استخدامات رأسمالية	
٦٠٥ ـ معدات وآلات وأجهزة	
١ . سيارات اطفاء واسعاف وانقاذ ومكافحة تلوث واجهزة فحص مختلفة لصافرات الانذار وملابس واقية	١٠٠٠٠٠٠
٢ . شراء آلات ومعدات لوزارة الأشغال	١٠٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٦ ـ أراضــي	
١ . استملاكات	٥٠٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠
٦٠٧ ـ أبنية وانشاءات	
١ . انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته .	١٠٠٠٠٠٠٠
٢ . أبنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠٠
٣ . مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات .	٨٠٠٠٠٠٠
٤ . زيادة القدرة التخزينية لوزارة التموين في مناطق جديدة .	٣٥٠٠٠٠٠
٥ . انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية .	٢٠٠٠٠٠٠
٦ . أبنية للدوائر الحكومية خارج عمان .	٢٠٠٠٠٠٠
٧ . حفر آبار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠٠
٨ . السدود الجانبية (وادي اليابس / كفرنجة / الملاحة) .	٢٠٠٠٠٠٠
٩ . أبنية للأنشطة الشبابية	٢٠٠٠٠٠٠
	٣٦٥٠٠٠٠٠
٦٠٨ ـ قروض واستثمارات	
١ . المساهمة في المؤسسات :	
أ . أمانة عمان الكبرى	١٠٠٠٠٠٠
ب . البلديات	٥٠٠٠٠٠٠
جـ . مؤسسة النقل العام	١٠٠٠٠٠٠
د . سلطة المياه بما فيها الدراسات المالية .	٣٠٠٠٠٠٠
هـ . مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري	٤٠٠٠٠٠٠
و . صندوق التنمية والتشغيل	٣٠٠٠٠٠٠

ز . المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية .	٢٠٠٠٠٠٠
ح . صندوق المعونة الوطنية	١٠٠٠٠٠٠
ط . نفقات أخرى	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٣٠٠٠٠٠٠
٦٠٩ ـ نفقات أخرى	
١ . التوسع في زراعة الحبوب / الأغوار	٥٠٠٠٠٠
٢ . تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة من خلال بنك الانماء الصناعي ومؤسسة الاقراض الزراعي .	١٨٠٠٠٠٠٠
٣ . صيانة الطرق	٢٠٠٠ ٠٠٠
٤ . مستلزمات زراعية في اراضي الدولة	٥٠٠٠ ٠٠٠
٥ . مشاريع راسمالية أخرى تعالج آثار الازمة .	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٨٥٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠٠

* أبنية الانشطة الشبابية : وهذا النوع من الدعم لوزارة الشباب وقد اقتنعت اللجنة بغمس حقوق لوزارة الشباب فخصصت هذين المليونين.

* المجموع كما ترون النهائي للموازنة الطارئة يعتمد الانفاق منها على مدى توفير الايرادات .

خامسا :

توصي اللجنة المالية المجلس الكريم باقرار قانون الموازنة للسنة المالية عام ١٩٩١ بجميع مواده، كما جاء من الحكومة بعد اجراء التعديلات التالية عليه :

المادة ـ ٢ ـ

يعدل البند ـ ب ـ النفقات كما يلي :

(ب) ـ تصبح النفقات (١١٠٩٢١٠٠٠٠) دينار بدل (١١١٩٢١٠٠٠٠).

المادة ـ ٣ ـ

تعدل المادة لتصبح كما يلي :

يغطى العجز وقدره (٢٠٦٧١٠) دينار بدل (٢١٦٧١٠) مليون وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠) دينار بدل (٣٥١,٩١٠,٠٠٠).

المادة ـ ٤ ـ (ب) :

يعدل مطلع الفقرة ليصبح على النحو التالي :

تخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من القروض والمساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق القروض والمساعدات والمنح الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع أو أكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع

الجهة المانحة، كما لا يجوز الانفاق من هذه الايرادات. الخ.

سيادة الرئيس ،،

السادة الزملاء الكرام ،،

اننا اذ نقدر الظروف الطارئة التي تعيشها الدولة في ظلال ازمة الخليج لنقرر ان اعداد وثيقة الموازنة العامة لعام ١٩٩١ قد جاء واقعيا وموضوعيا لولا ما يخامرنا من شك في المبالغة في الايرادات المتوقعة فيها، الامر الذي يحدونا في مثل تلك الحالة الى توقع ارتفاع العجز في الموازنة.

واننا اذ نعيش ابعاد الازمة الراهنة وندرك صعوبتها وقسوتها علينا مواطنين ومسؤولين، فاننا لعلى يقين بالله أولا ثم بوعي شعبنا واستعداده للتضحية والصبر ووقوفه شامخا في وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله وتركيعه ثانيا، من اجتياز هذه الازمة ونحن أصلب عودا واشد بأساً وأقوى شكيمة. رافعين هاماتنا، غير منحنين الا لله وحده.

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود الدؤوبة في الأوساط الدولية لاخراج المملكة من الآثار الاقتصادية والمالية والنقدية للازمة الراهنة.

وختاما، فان اللجنة اذ تتقدم من مجلسكم الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١، لترجو الموافقة عليه وفق ما تضمنه هذا التقرير.

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل، مستبشرين بقوله تعالى: «سيجعل الله بعد عسر يسرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

امين عام مجلس النواب — «اللجنة المالية»
صالح الزعبي

المخالفات :

(١) سعادة الدكتور علي الحوامدة.
(٢) سعادة السيد بسام حدادين.

تتلى المخالفات في الجلسة.

اذا سمحتم المخالفات سعادة الدكتور علي الحوامدة وسيتلو مخالفته سعادة السيد بسام حدادين وسيتلو مخالفته، سعادة السيد فؤاد خلفات وسيتلو مخالفته. شكراً لكم.

سيادة رئيس المجلس : شكراً للدكتور مقرر اللجنة، والشكر كل الشكر الى اللجنة المالية على هذا العطاء المتميز من حيث الانجاز والوقت ونوعية الاعداد، الشكر كل الشكر لهذه اللجنة على هذه الجهود، الآن اذا رغب الاخوة الذين لديهم تحفظ على تلاوة تحفظاتهم، السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين : سيدي الرئيس، الزملاء الكرام ارجو ان ابين امامكم اسباب مخالفتي لقرار اللجنة المالية القاضي بالموافقة على الموازنة المقدمة من الحكومة لسنة ١٩٩١ :

١) ان هذه الموازنة وكما يقول خطاب الموازنة الذي ألقاه معالي وزير المالية أمام مجلس النواب «بأنها استمرار لنهج الموازنات في السنوات السابقة» وهي فعلاً كذلك من حيث :

أ) زيادة الاعتماد في جانب الايرادات على بنود الرسوم وضريبة الاستهلاك والضريبة الاضافية وضريبة الخدمات والرسوم المختلفة، التي يتحمل عبأها اصحاب الدخل المتدني والمحدود على حساب زيادة نسبة الضريبة المباشرة على الدخل وعلى الارباح من ذوي الدخول العالية.

ب) من حيث استمرار التمويل بالعجز والزيادة المضطردة فيه، واللجوء في تغطيته الى زيادة الاقتراض الخارجي والداخلي.

جـ) تخصيص الجزء الأعظم من الانفاق للنفقات الجارية وللنفقات على البنية التحتية.

٢) لم تأخذ الموازنة الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد والتأكيد الوارد في خطاب الموازنة عن أخذ الظروف والمستجدات الناجمة عن حرب الخليج لم تأخذ ترجمة عملية في ارقام الموازنة وحجمها وبنود صرفها وهي كما أشرت لا زالت تعتمد مثل الموازنات السابقة على وصفات صندوق النقد الدولي من خلال ما يسميه خطاب الموازنة برنامج التصحيح الاقتصادي.

صحيح ان هذا البرنامج حقق في النصف الاول من عام ١٩٩٠ علامات ايجابية من حيث تقليص العجز في الموازنة وتحسن العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة في احتياط البلاد من العملات الاجنبية.. لكن هذه النقاط الايجابية لم تكن نتيجة زيادة حقيقية في الانتاج الوطني وانما نتيجة اجراءات وسياسات مالية ونقدية كانت تهدف الى توفير «السيولة النقدية» المطلوبة لسداد «ديون الدائنين» والثمن لكل ذلك دفعه أصحاب الدخل المحدود والشرائح الاجتماعية المعوزة، عندما انخفضت مستويات معيشتها ٥٠ ٪ مرة واحدة في اعقاب تخفيض سعر صرف الدينار. ويعتبر خطاب الموازنة ان زيادة نسبة التضخم ٨٪ خلال عام ١٩٩٠ انجاز لكن هذه الزيادة في التضخم تقع على ارضية ثبات في الاجور وهذه نسبة قاسية على ذوي الدخل المحدود. وموازنة ١٩٩١ لا تقدم اي زيادة في الاجور وبالتالي متوقع ان ينخفض مستوى معيشة الفئات الشعبية والكادحة.

٣) لأن الموازنة اعتمدت حل مشكلة البطالة الظاهرة بالبطالة المقنعة من خلال النفخ في الجهاز الاداري عن طريق التعيينات الوظيفية.

٤) لأن الحكومة كما بين معالي وزير المالية في خطاب الموازنة تتبنى خطأً غير مقبول بالمقياس الوطني والاقتصادي وهو ما يسميه الخطاب «عمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة تخدم عملية التنمية في البلد المقترض» لأن الترجمة العملية لهذا

النهج تعني بيع النشاطات الانتاجية والخدمية الهامة الى الجهات الاجنبية الدائنة وهذا ما حصل في العديد من البلدان التي سارت على نفس النهج.

٥) لأن خطاب الموازنة (وهو جزء من قانون الموازنة) يتحدث عن اطار اقتصادي شامل عن عام ٩١ - ١٩٩٦م وهذا شيء ايجابي لكن هذا الاطار نوقش بغرف مغلقة ولم يشترك في صنعه الفعاليات السياسية والاقتصادية المعبرة عن مصالح الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة.. أليس من حق دافعي الضرائب التي تشكل ٧٠٪ على الاقل من الايرادات ان يكون لهم رأي في صياغة السياسة الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد.

٦) لأن الموازنة وخطاب الموازنة، لا يتحدثان عن وقف دفع الأقساط والفوائد الى الجهات الأجنبية الدائنة وهي الجهات ذاتها التي تضغط لمنع دفع أي تعويضات جدية للأردن بسبب ازمة الخليج.

لهذه الاسباب ولأسباب اخرى جرى ذكرها في ملاحظات اللجنة المالية فإنني أخالف قرار اللجنة المالية بالموافقة على الموازنة.. واطلب من الزملاء في المجلس الكريم رد الموازنة وتشكيل لجنة مشتركة من المجلس ووزارة المالية لوضع موازنة جديدة على اسس جديدة والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة : بسم الله الرحمن الرحيم، قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

سيادة الرئيس، الاخوة والزملاء اعضاء المجلس المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، بالرغم من ان الموازنة لعام ١٩٩١ العادية والطارئة قد أعدت بجهد مشكور من قبل وزارة المالية وجهاز الموازنة بها وبعد مناقشتها من قبل اللجنة المالية مع الوزراء المعنيين والدوائر المختصة ابدي التحفظات التالية :

أولاً : عدم الموافقة على جميع الفوائد الربوية التي تتضمنها الموازنة في القروض الخارجية والداخلية واقساط المديونية التي قد تسدد عام ١٩٩١، والفوائد الربوية محرمة شرعاً بجميع أنواعها ومسبباتها.

ثانيا : عدم الموافقة على المخالفات الدستورية المالية التي قامت بها الحكومات السابقة وسكتت عليها الحكومة الحالية وبخاصة استلاف (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار كسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافاً للقوانين العادية غير الاستثنائية، وكان معظمها لتسديد الفساد الاداري والمالي في بعض المؤسسات المالية الخاصة كبنك البتراء وغيره.

ثالثا : لم تطبق بعد قوانين الزكاة بشكل اجباري على جميع المواطنين من المسلمين وهي تحقق ما مجموعه خمسة الى سبعة اضعاف ما تجمعه ضريبة الدخل من المكلفين الافراد والذين لا يزيد عددهم عن

(خمسين) الف مكلف، في حين تجمع الزكاة من نصف مليون مواطن على الاقل، وتحصل الضريبة على صافي الدخل، في حين تحصل الزكاة على رأسمال المدور كل عام سواء كان منقولاً أو غير منقول ووفق ما نصت عليها الشريعة الغراء.

ولهذا يجب تطوير ادارة صندوق الزكاة تحت اشراف ادارة شعبية رسمية يثق فيها المواطنين، وبحيث تدفع لمستحقيها وفق الآية الكريمة (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

ويجب خصم ما يدفع من الزكاة كمقاصة من مستحقات ضريبة الدخل حتى يطمئن المواطنون انهم لا يدفعون الزكاة مرتين، مرة كضريبة دخل ومرة كعبادة مالية، وسوف اعلق موافقتي النهائية على الموازنة على الاستجابة لهذه التحفظات. يوفقكم الله ويسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، المهندس فؤاد خلفات

السيد فؤاد الخلفات : بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء في الحقيقة تحفظي على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون كشريعة يمكن ان تسحب على كثير من المؤسسات العاملة في هذا البلد.

التحفظ الاول : المادة (١١٩) من الدستور تنص على : (يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها).

والمادة(١٢) من نظام الدائرة التجارية تنص على : (لا تخضع العمولات والنفقات الاعلامية التي تصرف بموجب احكام هذا النظام لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة) وهذه مخالفة دستورية في هذا النظام عندما تخرج النفقات وتأتي الواردات بدون مراقبة ديوان المحاسبة.

التحفظ الثاني :

المادة (٩) من نظام الدائرة التجارية تنص على : (للمدير العام صلاحية صرف نفقات تسويق وبيع البرامج من المخصصات المرصودة لهذه الغاية في موازنة الدائرة التجارية أو مؤسسة التلفزيون بنسبة لا تتجاوز عن (٣٠٪) من ثمن البرامج والافلام المباعة، ويجوز زيادة هذه النسبة في حالات خاصة بموافقة وزير المالية).

وهذا يعني ان ينفق المدير العام بحدود (٣٠٪) من حساب التسويق، والآن نبحث حساب التسويق والانفاق وكيف تتم مراقبته؟

أولاً : هذا الحساب موجود في احد البنوك بدون فائدة وارجو ان يحذو أو تحذو الدولة حذو

هذا الحساب ان تكون جميع مدخراتها بدون فائدة، ولكن بما ان الأصل ان توضع الاموال بفائدة فيأتي هنا علامة الاستفهام.

ثانيا : هذا الحساب باسم المدير العام الشخصي من فترة طويلة وعلى مدراء متعاقبين.

ثالثا : لا يوجد ما يحدد قيمة (٣٠٪) من هذا الحساب، لأنه لا توجد له موازنة، بمعنى انه لا يوجد له مسك دفاتر، فلا تعرف قيمة هذا الحساب، ولغاية توثيق هذا الكلام يرجى الرجوع الى :

١ ـ كتاب عطوفة مدير عام المؤسسة رقم ت ش ع / ٦٧٩٤ تاريخ ١٩٨٩/٦/١٩.

٢ ـ وكتاب عطوفته رقم ت أ ٦٠١٧/٢ تاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١.

٣ ـ كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٤٦٠٢/٩٨٣/٣٤٤ تاريخ ١٩٩٠/٩/١١.

٤ ـ كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٤٥٨٣/١٨/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤.

ثالثا : قبل تاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ لم يكن هناك لجنة لانتقاء البرامج العربية والاجنبية ليتم تحديد جودة هذه البرامج وسعر الساعة الواحدة بل كان القرار فردياً من مدير عام المؤسسة، وحتى بعد تشكيل اللجنة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ بقي القرار فردياً من قبل مدير عام المؤسسة كما هو وارد في كتابه رقم م ت /٩٧٩٤/٤ تاريخ ١٠/٢٩/ اي بعد ١٩٩٠/١٠/٧.

رابعاً : لا يوجد لجنة لشراء البرامج العربية والاجنبية، ويتم الشراء بالسفر الى البلد العربي أو الاجنبي ليقوم بعملية الشراء شخص واحد على الغالب.

خامساً : ماهية الاسس المتبعة في صرف المكافآت، لا يوجد اطلاقاً أي أساس أو معيار لغايات صرف المكافآت للعاملين وغيرهم، كما لا يوجد اي تدقيق قانوني لصرف هذه المكافآت.

سادساً : فيما يتعلق في اذاعة عمان الكبرى أو الاذاعة الموجهة أو اذاعة الخزانة وكلفتها التشغيلية، كلفة هذه الاذاعة ما يزيد عن (٢٤) مليون دينار، وكلفتها التشغيلية :

أولاً : الكهرباء بمعدل (٥٥) الف دينار شهري، اما الديزل (١٧) الف دينار شهري، ولمبة تغير كل سبعة آلاف ساعة عمل بقيمة (مائة الف) دينار، وعند النظر الى هذه الكلفة وما تقدمه نصل الى احد قرارين :

١ ـ اما ان تستغل هذه الاذاعة بما يتناسب وكلفتها التشغيلية أو أن تغلق.

سابعاً : وجود ديون قديمة على البرامج من سنة ١٩٨٤ لا مبرر لها، ولم يستغل من موازنة ١٩٩٠ فيما يتعلق بالبرامج الا الشيء القليل والباقي سداد للديون.

ثامنا : وجود قرض من سنة ١٩٧٤ بقيمة (٣٠٠,٠٠٠) دينار كان قد رصد لشراء سيارة للبث الخارجي ولم تشترى السيارة وذهب المبلغ وليس له قيود ولا زالت المؤسسة تسدد هذا القرض.

تاسعاً : الكلفة العالية للمستضافين من خارج التليفزيون لدرجة انه لا يدير موظف من التلفزيون أية ندوة، بل كلهم من الخارج وبعقود أو مكافآت.

عاشراً : وجود موظفين بعقود مفتوحة قد ترتب تعويضاً مالياً عند انتهاء العقد أو انهائه.

حادي عشر : مثال لبعض البرامج برنامج يسمى برنامج طوابع دفع للمنتج (الفين) دينار وللمعَد (٣٥٠) دينار وللمدقق (٢٠٠) دينار وللمقدم (٢٠٠) وكلهم موظفون في مؤسسة الاذاعة والتليفزيون.

ثاني عشر : المادة (١١) من نظام اللوازم رقم ٧٨/٣٨ تقول : (يتم انتاج وشراء وبيع الحقوق والاعمال الادبية والفنية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية وتأجير واستئجار هذه البرامج والتعاقد على اعدادها وانتاجها مهما كانت قيمتها) اي لن يحدد سقف واول مرة انا اقرأ صلاحيات مسؤول في الدولة لا يحدد له سقف كما يصرف، مهما كانت قيمتها بقرار من الوزير المختص بناءً على تنسيب وكيل الوزارة على انه يجوز للوزير المختص تفويض وكيل الوزارة بممارسة صلاحياته المنصوص عليها في هذه الفقرة، وقد فوض مدير عام المؤسسة لهذه الصصلاحيت أي (الصرف دون تحديد قيمة لكتاب وزير الاعلام رقم ت أ / ٢/ ٤٦٥٦ من تاريخ ١٩٨٨/٧/٥).

ثالث عشر : ضرورة مطالعة الاستيضاح رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩٠ المقدم من قبل رئيس ديوان المحاسبة والمتضمن المخالفات في تجهيز ستوديو للتليفزيون وكذلك الجريدة التلفزيونية التلتكست هذه الجريدة التي كان من المفروض ان يتم شراء اجهزة استقبال لفك الترامز عند البث فجيء بالجهاز ولم يؤتى بأجهزة الاستقبال فأصبحت تبث على شاشة التلفزيون دون الاستفادة لأي بث خارجي وكلفتها عالية والاستيضاح يوضح المخالفات.

ثالثاً : في هذا الاستيضاح شراء اشرطة مخالفة للمواصفات وكلفة اعادة شحنها هذه الكلفة التي رتبت الدفع ثلاث مرات.

رابع عشر : تعيينات الاجانب: تعيين السيد بوتوكول هندي الجنسية بمبلغ (١٥٠) دينار شهري غير متفرغ بكتاب رقم ٢٥٧٤/١/٢٥

تاريخ ٢٣/٨/١٩٩٠ لتحرير نشرة وكالة الانباء الاردنية باللغة الانجليزية والاعلام خصوصية من خصوصيات البلد يحررها هندي.

٢ ـ تكليف السيدة بريجيت ديلوكا . . الفرنسية الجنسية بتمثيل المؤسسة لدى وسائل الاعلام الفرنسي براتب وقدره (١٤٠٠) دينار اردني تقريباً، ما يعادل (١٢) ألف فرنك فرنسي شهري، مع عدم وجود عقد بينها وبين المؤسسة أو تحديد وصفها الوظيفي، وللاستيضاح ومزيد من التفاصيل يرجع الى كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٢/١٨/٥٧٤ تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٠.

خامس عشر : مكتب الاعلام بواشنطن وكلفته المرصودة والتي تزيد عن (١٨٠) الف دينار، ماذا قدم هذا المكتب والذي يدار ليس باعلامي متخصص بل بتخصص دكتور مهندس كمبيوتر، ما حجم عمله؟ نرجو توضيح ما قدم هذا المكتب في ازمة الخليج ولمعلوماتي السابقة يقدم هذا المكتب اربع تقارير هزيلة سنوياً وان كان غير ذلك اصحح معلوماتي.

سادس عشر : كتاب وزير المالية الموازنة رقم دم ع / ٣٣ / ١/٩٠/٥٣ تاريخ ٧/٢/١٩٩٠ وكتاب وزير الاعلام رقم ٦٣٥/٤/٢٧ ١٨/٢/١٩٩٠ بخصوص اعادة مبلغ (٢٤) الف دينار الى المادة (١٣) المتفرقة من البرنامج ج الدائرة التجارية لسنة ١٩٩٠ بعدم شطبها بعد ان تم شطبها من قبل اللجنة المالية وعند السؤال كان جواب مدير عام المؤسسة : انها صرفت مكافآت وان ما صرف منها هو (٥) آلاف دينار. والسؤال لما يطلب مثل هذا المبلغ وحساب التسويق بين يدي مدير عام المؤسسة يمكنه ان يصرف مثل هذه المكافآت، وهناك هفات وجزئيات أيضاً مخالفات مالية.

اكتفي بهذا القدر حتى ابرر تحفظي على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، مخالفة السيد جمال حداد لجنة مالية.

السيد جمال حداد : في اللجنة المالية انما في اعضاء اللجنة المالية خالفنا قرار اللجنة.

سيادة رئيس المجلس : ما قدم ما سجل، تلقي خطاب مش مسجل.

السيد المقرر : عضو ما سجل.

سيادة رئيس المجلس : السيد جمال حداد.

السيد المقرر : سيادة الرئيس اذا سمحت.

سيادة رئيس المجلس : تفضل.

السيد المقرر : الزميل جمال حداد عضو في اللجنة المالية ولم يبلغني بمخالفته حتى اسجلها.

السيد جمال حداد : سيدي الكريم، دعم المواد التموينية في المادة السابعة صفحة رقم عشرة تحفظنا نحن سبعة أو ثمن زملاء على المادة، والآن اقر عليك المخالفة اللي وردت من سبعة أو ثمانية زملاء في اللجنة.

السيد المقرر : على المخالفة الدستورية.

السيد جمال حداد : نعم.

السيد المقرر : تريد أن تقرأ نيابة عن الزملاء شكراً.

سيادة رئيس المجلس : تفضل السيد جمال.

السيد جمال حداد : سيدي الرئيس، الزملاء الكرام، لقد خالفنا ما ورد في تقرير اللجنة المالية من أن تغطية العجز الذي نشأ من عدم كفاية مخصصات دعم المواد التموينية قد تم دون اصدار ملحق موازنة انما يشكل مخالفة دستورية وذلك لأن قانون التموين قد سمح بتشكيل صندوق للاتجار بقرار من مجلس الوزراء ولهذا الصندوق الحق في الاقتراض والتمويل والمتاجرة بموجب المادة الخامسة من القانون وعليه



فإن تغطية العجز البالغ ٣٢,٥ مليون دينار من خلال الصندوق انما يستند الى أساس قانوني ولا يشكل مخالفة دستورية ويجب أخذ رأي اللجنة القانونية أو احالة الموضوع الى المجلس الأعلى لتفسير الدستور قبل إيراد النقطة في التقرير.

يشاركني في هذه المخالفة الزملاء: معالي عبدالكريم الكباريتي، عيسى الريموني، د. علي الفقير، سلامة الغويري، مطير البستنجي، سمير قعوار، محمد العلاونة. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، السيد الامين العام.

السيد الامين العام :

٥ ـ مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ واقراره.

سيادة رئيس المجلس : مناقشة تقرير اللجنة المالية من يود التسجيل للمناقشة، السؤال من يسجل لهذا اليوم الآن؟ الاسماء المسجلة لهذا اليوم: الاستاذ سليمان عرار، الاستاذ حسين مجلي، الاستاذ سلامة الغويري، الاستاذ فيصل الجازي، الاستاذ مطير البستنجي، الاستاذ نايف الحديد، الاستاذ ذوقان الهنداوي. معالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار : بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين . . .

القي هذا البيان وهو حديث في السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية باسم الكتلة الوطنية المؤلفة من السادة :

عبدالله النسور، سمير قعوار، طاهر المصري، نايف الحديد، فيصل الجازي، سعد هايل السرور، سلامة الغويري، نواف الخوالدة، عبدالله زريقات، هشام الشراري، زياد الشويخ، عطا الشهوان، سليمان عرار.

وسوف نترك المجال في موضوع طرح احتياجات ومطالب المحافظات للسادة النواب في هذه الكتلة لعرضها على مجلسكم الموقر.

تعتبرُ الموازنةُ الاداة المالية والتشغيلية والتنموية والامنية. وان كان المفهوم التقليدي لها أنها تتضمن حساباً لانفاق وايراد عام يهدفان الى تحقيق الادارة والامن، لكن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية منها والدولية تجاوزت هذا المفهوم بحيث أصبح للموازنة بعدُ آخر. فرصد الموارد المالية لغايات الامن اصبح مفروغاً منه وعاملا ثابتاً في معادلة التنمية. وعندها لابد من تجاوز الدور التقليدي للموازنة وهذا ما يقودنا لمعرفة دور الدولة المؤثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومراقبة حجم هذا الدور ومتابعته ضرورية لغايات التفاعل الايجابي مع الدولة والمساهمة معها في البناء الاقتصادي. كذلك فهو ضرورة لغاية التفاعل معها والمساهمة في تقييم مسيرة القرارات الاقتصادية.

وهذا يقودنا للحديث عن مقترح موازنة عام ١٩٩١ والتي تشتمل على موازنتين عادية وطارئة. والذي نعتقد بأن هذا التصنيف كان

موفقا ومنسجما مع الظروف والمعطيات للاقتصاد الاردني.

ولا بد لنا من الاشارة الى حقيقتين هامتين هما :

- الحقيقة الاولى التي تواجهنا ونحن نبحث وثيقة الموازنة العامة، هي اننا ندخل مجبرين الى منعطف تاريخي جديد بمعالم ينبغي ان تكون مختلفة تماما عن الأوضاع السابقة، وهي ان الاردن يتعرض للضغوط السياسية والاقتصادية بسبب مواقفه القومية وان هذا المخطط قد ابتدأ قبل ازمة الخليج وما زال مستمرا حتى يومنا هذا، ومن هنا نرى وفي ظل هذه الظروف بأنه لابد لنا من الاعتماد على مصادرنا الذاتية للخروج من هذه الازمة.

- الحقيقة الثانية، هي محدودية الموارد وعدم القدرة على تحميل الموازنة العامة اية أعباء اضافية. ولابد لنا في هذا المجال ونحن نقوم باعادة ترتيب البيت الاردني في ضوء الظروف والمعطيات التي يمر بها الاردن وموازنة الكفاف الحالية، ان نعمل على تخفيض باب النفقات الجارية الى أدنى حد ممكن ومراقبة وترشيد الانفاق الحكومي. أما بخصوص النفقات الرأسمالية في هذه الموازنة فاننا نؤكد على ضرورة توجيه هذه النفقات على المشاريع التي يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة وبمشاريع انتاجية أكثر منها خدمية في محاولة للتخفيف من أزمة البطالة. ولقد أثبت الاقتصاد الوطني الاردني قدرة مميزة على التكيف في مواجهة الظروف الصعبة والمفاجئة. فاذا تظافرت الجهود بين القطاعين العام والخاص فمن الممكن الوصول الى نتائج فعلية تنعكس بصورة ايجابية على مستقبل الاقتصاد الوطني الاردني، لا سيما وأننا نظن بأن للقطاع الخاص دورا وطنيا هاما يمكن ان يقوم به لتنشيط الاقتصاد الوطني اذا ما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وايجاد الظروف الملائمة له، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات الخاصة به.

سيدي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين . . .

ان هذه الرؤية الشمولية تقودنا الى عرض مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تهم الاقتصاد الاردني :

١ ـ التصحيح الاداري

لابد من الاهتمام الكبير في تصويب المسار الاداري للدولة وتقليص أي تسيب في الادارة المركزية والعمل على اعادة الهيكلة الادارية للدولة لتقوم بواجبها بكفاءة عالية تتطلبها ظروف الوطن ومقتضيات المرحلة وهذا يعني بالضرورة تعميق التنسيق بين الاجهزة التنفيذية المختلفة واختيار الكفاءات المميزة والمعروفة بخبرتها واطلاعها لتشرف على تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب مستوى غير عادي في الادارة المالية والمجال التخطيطي، فبدون ادارة حكيمة ومحكمة فلن يكون النجاح حليف أي خطة أو سياسة بما فيها السياسة المالية للدولة.

٢ ـ القطاع الزراعي

من الملفت للنظر في دراسة عميقة لمشروع الموازنة بأن القطاع الزراعي لم يأخذ ما يستحقه من الاهتمام والتركيز والاولوية فنحن كما تعلمون جميعاً بلد زراعي في الدرجة الاولى، وهذا يحتم علينا الاهتمام بهذا القطاع الحيوي الذي يتأثر به عدد كبير من سكان هذا الوطن كما انهم يعتبروا الاساس في تأمين الامن الغذائي، والذي هوجزء لا يتجزأ من الامن الوطني، ولابد هنا من الاشارة الى ضرورة اهتمام الدولة بايجاد حلول جذرية ومنصفة للكل بحل مشكلة مديونية المزارعين واعادة جدولة القروض والفوائد لمنحهم مجالا وظروفا أفضل للنهوض بهذا القطاع مؤكدين في هذا المجال على تفعيل دور وزارة الزراعة كما جاء في بيان اللجنة المالية الى وزارة خدمات حقيقية وليس وزارة ارشادية وتوجيهية بحتة.

كما يرتبط هذا القطاع نجاحا أو انحدارا ارتباطا عضويا بالسياسة المائية للمملكة، وقد آن الأوان ان يكون هناك خطة أو استراتيجية وطنية مائية يمتلك زمام الاشراف عليها هيئة وطنية عليا.

كما أنه ينبغي على الجهاز التنفيذي في الدولة وضع الخطط المناسبة والفعالة لايجاد اسواق بديلة لتسويق المنتجات الزراعية الاردنية، علما بأن هناك اسواق محققة ومعروفة لتسويق الناتج الزراعي الاردني ببساطة ويسر، ونخص بالذكر امكانية التسويق الى الاتحاد السوفياتي الذي يعاني اقتصاده من ندرة توفر المواد الغذائية بمختلف أنواعها. كما ينبغي على الحكومة تشجيع وتحفيز القطاع الخاص بالقيام بعمليات التصنيع الزراعي بحلقاته المتكاملة والمتضمنة التصنيف والتدريج والتصنيع والتعليب والتسويق.

٣ ـ القطاع الصناعي

ان تجارب الكثير من الدول المشابهة لبلدنا قد اعتمدت اساليب ووسائل ابداعية في تحقيق النمو الاقتصادي وازدياد فعاليته، وقد أثبتت هذه التجارب ان الاعتماد والتشجيع لانشاء مشاريع انتاجية صغيرة من شأنها تفعيل الدورة الاقتصادية وتأمين العدالة الاجتماعية لكافة قطاعات الشعب فانشاء مثل هذه الصناعات الصغيرة لا تتطلب رؤوس أموال عالية بل تعتمد على المبادرة الفردية للقيام بهذه المشاريع التي من شأنها أن تساعد جذريا في حل جزء كبير من مشكلة البطالة عن طريق استخدام العمالة المحلية والقيام بتصنيع مواد وبضائع للاستهلاك المحلي أو للتصدير الخارجي بما يكفل زيادة دخولات العملة الصعبة والتي نحن في أمس الحاجة اليها وهذا يتطلب مشاركة فعالة من المؤسسات المالية والبنوك الوطنية في تحمل مسؤولياتها في هذا المجال عن طريق تخصيص الاجهزة الفنية اللازمة لدراسة جدوى هذه المشاريع مجاناً وتقديم الدعم المالي والاقتراض لصغار المستثمرين بشروط ميسرة وفترة سداد مريحة واذا ما طبق هذا المنهج من تشجيع الصناعات المحلية فاننا لؤكد ومن تجارب الدول الاخرى بأن هذا الاسلوب سيكون العامود الفقري للاقتصاد الوطني وحلا لجزء كبير من مشكلة البطالة وتحقيقا لتوازن التنمية الوطنية وطريقة محققة لتشجيع التصدير والحصول على العملات الصعبة.

لذلك فاننا نقترح على الحكومة الموقرة بانتهاج هذا الاسلوب العملي عن طريق تبني البنك المركزي لهذه الفكرة، ووضع الاسس والمعايير والافكار لتطبيقها بالتعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية.

أما بالنسبة لقطاع المقاولات فاننا نعتقد بأن هذا القطاع من اهم القطاعات التشغيلية وعلى مستويات مختلفة من طالبي العمل، كما ان هذا القطاع يرتبط ارتباطا مباشرا مع صناعات متعددة ومتواجدة محليا ويعمل به عدد كبير من العمال الاردنيين فان انحسار هذا القطاع وتقليص نشاطاته سيؤدي بالضرورة الى تقليص نسبة كبيرة من العمالة التي تعمل به وبالصناعات المساندة له وعليه فاننا نقترح على الحكومة معالجة مشاكل هذا القطاع والعمل على اقفال الباب امام المقاول الاجنبي واعادة النظر بالتسهيلات المالية الممنوحة لاصحاب هذا القطاع وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة للمقاولين.

٤ ـ البطالة

وبخصوص مجال معالجة مشكلة البطالة التي عانى منها الاردن في الماضي وزادت المعاناة تفاقما بعد ازمة الخليج، وحيث ان مشروع الموازنة العامة لم يقدم حلا جذريا لمعالجة هذه المشكلة وخوفا من تفاقمها فاننا نقترح على الحكومة الموقرة الاخذ بعين الاعتبار باقتراحين قد قدمنا الى مجلسكم الكريم وهما :

أولاً ـ ضرورة التركيز على دور الشركات ذات الامتياز والشركات المساهمة العامة الناجحة اداريا في حل مشكلة البطالة عن طريق تخصيص مالا يقل عن (١٠٪) من ارباحها المعدة للتوزيع سنويا لاستثمارها في مشاريع جديدة وذات جدوى اقتصادية مؤكدة لاستيعاب عدد كبير من العاطلين عن العمل.

ثانياً ـ اما بخصوص الاقتراح الثاني فاننا نؤكد ضرورة الاستفادة من خدمةالعلم باستغلال الطاقات البشرية العاملة التي تلتحق بالقوات المسلحة والعمل على تدريبهم واعادة تأهيلهم من خلال مدة وجودهم بالخدمة بعد انتهاء مدة تدريبهم العسكري البالغة ستة شهور وذلك بايفادهم الى التدريب أو تشغيلهم مقابل أجر معقول لدى المؤسسات الاردنية التي تعتمد العمالة الوافدة اخذين بعين الاعتبار حاجة السوق المحلية والاسواق المجاورة من هذه العمالة، ان هذا الاقتراح من شانه أن يكون رائدا لتغير المفاهيم القديمة والتعود على العمل اليدوي وخلق طبائع وعادات جديدة تتمشى مع روح العصر والخلاص من بعض العقد الاجتماعية في مفهوم المجتمع للعمل وقدسيته وتنوعه.

٥) زيادة الاتصال مع الحكومات والمؤسسات الدولية والتي اقتنعت بأن الاردن قد تحمل الجزء الاكبر نتيجة لاحداث الخليج

وأقرت بتقديم المنح والمساعدات والقروض للاردن للمحافظة على اقتصاده بالصورة التي كان عليها قبل الاحداث، ودعمه ليتمكن من الاستمرار بتلبية حاجات مواطنيه نتيجة للاعباء المتراكمة التي نجمت نتيجة لمشكلات المنطقة بصورة عامة.

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين . . .

من هنا يجب ان نؤكد على انه لا يمكن ان يكون قرارنا السياسي حرا دون ان يكون اقتصادنا الوطني حرا، ولذلك يجب علينا حكومة وشعباً ان نعمل بتنسيق متكامل وبكل طاقاتنا على تجسيد هذا المفهوم والاعتماد على قدراتنا الذاتية وبأقصى درجة ممكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي : السيد رئيس مجلس النواب المحترم،،،

السادة رئيس وأعضاء الحكومة المحترمين،،،

السادة أعضاء مجلس النواب،،،

باسم الله، باسم الحق والعزوبة :

مرة ثانية من على هذا المنبر نقول ان خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة العامة هي الموازنة العامة.

فالموازنة هي التي تعبر عن مفاهيم الحكومة وخططها وأفكارها وخطواتها في كل هذه المجالات، ومن هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في كل هذه المجالات، فان مناقشتنا لمشروع قانون الموازنة العامة تبدأ بملاحظات عامة على الموازنة العامة.

لقد ورد في صدر خطاب الموازنة قاعدة اقتصادية كلية تقول :

«ان من أصول ادارة الاقتصاد الوطني حسن تخصيص الموارد المحدودة وتوزيعها على مختلف الاستخدامات لتحقيق أعلى مردود بأقل كلفة ممكنة» وأضاف خطاب الموازنة انه قد تم مراعاة هذه القاعدة عند اعداد مشروع الموازنة.

أولا : وقبل الدخول في مناقشة مشروع الموازنة من خلال خطاب الموازنة نرى التأكيد على الحقائق الكلية التالية :

أ ـ لا يمكن وصف اي اقتصاد لاي دولة عربية بانه اقتصاد وطني لان الاقتصاد عندما ينسب الى الوطن يجب ان يكون اقتصاد الوطن كله لا اقتصاد جزء من الوطن. وعندما يكون الاقتصاد اقتصاد جزء من الوطن وليس اقتصاد الوطن كله فإن إعمال القاعدة المذكورة في غير محله.

ب ـ ان موارد أي جزء من الوطن العربي سوف تبقى موارد لا تكفي لمقابلة اعباء الاستخدامات في نفس الجزء من الوطن لان موارد الوطن الواحد هي التي يمكن وصفها بأنها غير محدودة أي بمعنى انها تقابل الاستخدامات وتزيد عليها.

جـ ـ ان عدم كفاية الموارد للاستخدامات يعبر عنه عادة بالعجز في الميزانية، ويشكل هذا العجز عنصرا دائما في معظم ميزانيات الدول العربية ومنها الميزانية موضوع بحثنا، وهذا العجز الدائم والمزمن في ميزانيتنا يقوم دليلا دامغاً على عجز الدولة الاقليمية في المجال الاقتصادي كما هي عاجزة في كل المجالات الاخرى.

وبالنسبة للاردن فان الحقيقة التاريخية تقول وبشدة وبدوام اعتماد الاقتصاد في الاردن على الموارد الخارجية فدولة الاردن منذ نشوئها وحتى الآن تعتمد على المعونات أو الديون، وقد كانت هذه المعونات والديون اما بريطانية أو أمريكية أو عربية، والذي لا يدرك هذه الحقيقة أو يتجاهلها يكون أيضا كمن يحرث في البحر.

د ـ ان الموارد المادية تعتمد جلها في الأساس على الموارد البشرية واذا كانت الموارد البشرية ليست عنصرا ظاهرا في ميزانية أي دولة فان زيادة الموارد المادية مرهونة بتنمية الموارد البشرية.

هـ ـ اذا كانت كفتا الميزانية هما الايرادات والنفقات، وكانت الايرادات المحلية هي المعول عليها فان العدالة في فرض الايرادات والمساواة في صرف النفقات يجب ان يكونا القاعدة الأساس في كل ميزانية.

ثانيا : أخذ خطاب الموازنة المؤشرات

الرقمية للستة أشهر الاولى من عام ١٩٩٠ دليلا على ان الاقتصاد الاردني قد بدأ بالانتعاش وبدأ يحقق نموا صحيا وحقيقيا وحتى لا نكون كمن يركض وراء السراب لابد ان نبين :

١ ـ ان أقل وحدة زمنية يمكن الاعتماد عليها وعلى مؤشراتها الرقمية الاقتصادية في علم المالية العامة للدولة هي السنة، والمؤشرات الرقمية الاقتصادية لأقل من هذه الوحدة تكون مضللة. ولذلك فان عجز الموازنة كل لا يتجزأ فلا يصح أن يقال ان الستة أشهر الاولى من عام ١٩٩٠ قد أظهرت ان العجز قد بلغ كذا، واذا جاز ان يجزأ العجز فلماذا لا يجزأ الى شهر.

٢ ـ كذلك يمكنالقول عن الايرادات، فليس بالضرورة ان تكون واردات الستة اشهر الاولى من السنة معادلة للستة اشهر الثانية بل الواقع العملي يقول ان بعض انواع الايرادات تجري جبايتها في اول شهر من السنة.

٣ ـ ان الاحصاءات التي ركن اليها خطاب الموازنة للحديث عن كبح التضخم ليست دقيقة او انها احصاءات نظرية لا تنتمي الى الواقع، فاذا أردنا أن نعرف هل نجحت الحكومة في السيطرة على التضخم أم لا فلنسأل صاحب أي دخل محدود هل صحيح ان المواد الغذائية زادت فقط بنسبة (٧٪) وهل زادت السلع والخدمات الاخرى بنسبة (١٪) فقط؟

٤ ـ كنا نتوقع من خطاب الموازنة ان يفرد مساحة كبيرة ليبين لنا كيف عالجت الحكومة مشكلة البطالة، وهل زادت نسبة البطالة أم نقصت؟ وهل تغير نوع البطالة؟ لقد خلا الخطاب من أي احصائيات حول موضوع يعتبر من أهم المواضيع التي لها ارتباط بالموازنة.

هل البطالة وهي الموضوع الذي يفزعنا جميعا ويفزع مجتمعنا لم يعد يفزع الحكومة؟

٥ ـ اجتهد خطاب الموازنة في بيان تأثير ازمة الخليج على موازنة عام ١٩٩٠ التي هي قيد التنفيذ لكنه لم يبين لنا بشكل مباشر المؤشرات التي بني عليها مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ حيث أشار الخطاب في بداية ص (٦) منه الى اجراءات حكومية لمعالجة الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الاردني دون عكس ذلك في مشروع الموازنة.

٦ ـ قال خطاب الموازنة ان الدين الخارجي المسحوب وغير المسدد كان في نهاية ١٩٨٩ (٦٦١١ مليون دولار)، وانه يتوقع ان يكون في نهاية ١٩٩٠ مبلغ (٦٦٦٦ مليون دولار) أي بزيادة (٥٥ مليون دولار) ولم يبين الخطاب تقديراته لما سيكون عليه هذا الدين في نهاية ١٩٩١ عام الموازنة المطروحة، فاذا أضيف الى الرقم أعلاه مبلغ (٤٨٦ مليون دولار) قيمة القروض الخارجية التي تظهر في مصادر تمويل الموازنة فان الدين الخارجي المسحوب كما هو في نهاية ١٩٩١ سيكون حوالي (٧١٥٠ مليون دولار) بالاضافة الى فوائد هذه الديون عن سنة كاملة.

٧ ـ ان من أبسط المبادىء الاقتصادية التي كان يجب ان تعتمد عليها الموازنة هو الاعتماد على الذات، فرغم كل ما عاناه ويعانيه الاقتصاد الاردني نجد ان الموازنة تصر على تمويل الانفاق الزائد عن الايراد من قروض جديدة، لقد كان أولى أن يتم خفض الانفاق حتى لو اقتضى زيادة الايراد حتى تقابل الايرادات النفقات.

بعد هذه الملاحظات العامة على خطاب الموازنة، أرجو أن أبين ما يلي :

أولا : لقد أوضح خطاب الموازنة، ان مستوى الاداء وفق برنامج التصحيح الاقتصادي وخاصة في النصف الاول من هذا العام، كان أداء جيدا تحققت معه خطوات جادة على طريق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. وقد دلل الخطاب على هذا الاداء من خلال مقارنة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنصف الاول من هذا العام مع مثيلاتها في النصف الاول من العام الماضي. وهنا نبدي مخالفتنا لقياس الانجاز الاقتصادي باعتماد فترة ستة أشهر ومقارنتها بفترة زمنية غير عادية وغير مستقرة اقتصادياً، وكنا قد أدناها جميع في هذا المجلس وفي خارجه.

ثانياً : لقد احتوى الخطاب على جملة من الارقام التي تعكس تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي عكست الخطوات التي تحققت من جراء تنفيذ برنامج التصحيح كما يقول الخطاب. الا اننا بتدقيق الارقام والبيانات الرسمية الصادرة عن كل من دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي نجد ان الارقام الواردة بخطاب الموازنة لا تتفق مع الارقام والبيانات الرسمية خاصة فيما يلي :

أ ـ الميزان التجاري :

ذكر خطاب الموازنة، ان الميزان التجاري قد أظهر تحسنا ملحوظا خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ مقارنة بالنصف الاول من عام ١٩٨٩، وان العجز فيه قد انخفض بنسبة ٣,٢٪. ان ارقام دائرة الاحصاءات العامة تبين ان العجز في الميزان التجاري للنصف الاول من عام ١٩٨٩ قد بلغ (٢٤٦,٣) مليون دينار، وان هذا العجز قد ازداد في النصف الاول من عام ١٩٩٠ ليصل الى (٤١٧,٤) مليون دينار أي بما نسبته حوالي (٦٩,٥ ٪).

ب ـ الحساب الجاري :

ذكر خطاب الموازنة ان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد أظهر فائضا بمبلغ (١٥٠) مليون دولار للنصف الاول من عام ١٩٩٠، في حين سجل عجزا بمقدار (٣) ملايين دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٨٩، وهنا أيضا تشير أرقام البنك المركزي ان الحساب الجاري أظهر فائضا خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩، وان هذا الفائض مبلغ (٧٤,٤) مليون دينار.

ثالثا : لقد أشار خطاب الموازنة الى زيادة ملحوظة في الايرادات المحلية لخزينة الدولة خاصة في النصف الاول من هذا العام ولابد من القول هنا ان زيادة الايرادات المحلية يكون عادة في النصف الاول اعلى منه في النصف الثاني من العام. وبنفس الوقت فاننا نتساءل أيضا عن الطبيعة الانتقائية في تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة بغية معرفة جوانب ضبط النفقات العامة وتحديد حجم المديونية وتطورها.

رابعا : لقد مضى على البدء في تنفيذ برنامج التصحيح قرابة العشرون شهرا، وكان لابد للاطار الاقتصادي الذي احتواه هذا البرنامج من أن تسانده سياسات واجراءات ووسائل تكون في مجموعها قنوات طبيعية لترجمة هذا الاطار الى واقع عملي ملموس. وفي هذا المجال ترد أسئلة كثيرة تطرح نفسها خاصة ما يتصل منها بدراسة النظام الضريبي وانسجامه مع متطلبات تنشيط الفعالية الاقتصادية وتفعيل دور القطاعين العام والخاص وكذلك زيادة المدخرات وتجهيزها للاستثمار في القطاعات الانتاجية وتشجيع التصدير وتوفير التمويل والضمانات اللازمة لذلك وايجاد أسواق جديدة.

كذلك فان معدلات البطالة، ومنذ البدء في تنيذ برنامج التصحيح، لم تشهد اي انخفاض أو حتى ثبات فيها، فما هي

كفاءة الاستثمارات الحكومية بشكل خاص والانفاق الحكومي بشكل عام في امتصاص فائض البطالة، ولماذا لا يزال هناك تهميش لهذه الازمة رغم تفاقمها يوما بعد يوم، اذ لا نلمس سياسة واضحة جادة تعكس لنا اهتمام الحكومة في هذا الامر واعطائه أولوية متقدمة، وأكثر من ذلك فان مشكلة البطالة التي تستحوذ على اهتمام السواد الاعظم من الناس اذ لاتوجد اسرة تخلو من وجود شاب عاطل عن العمل. وقد زاد من تفاقم هذه الازمة توافد القادمين من الخليج دون ان نجدللحكومة أي موقف أو سياسة أو تحرك لحماية العاملين خارج الاردن سواء الذين انتهى عملهم أو المهددون بانهاء عملهم

خامسا : اننا ندعو لان تقوم الجهات المختصة بالاسراع في وضع الاطار الاقتصادي الشامل للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ على ان يتم بحثه في مؤتمر اقتصادي وطني ومن ثم يعرض على مجلس الامة لمناقشته واعتماده، ولابد ان يحدد البرنامج الاقتصادي الجديد المقترح للسنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥) في مضمونه وأبعاده توجهات الانفاق العام، وأن يتناول كذلك تحديد مساحة القطاع العام في الاقتصاد الوطني وتعريف ابعاد نشاطه ودوره في الانتاج وطبيعة وظيفته التنموية، وهذا يتطلب اعادة النظر في سياسة الانفاق الحكومي ومراقبة جميع أبواب النفقات العامة وأولوياتها.

ان الانطلاق الاقتصادي لا يمكن ان يترك لعفوية القطاع الخاص وانما يقتضي ايجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية ومشكلة البطالة المرهقة لوطننا لا يستطيع حلها القطاع الخاص بينما القطاع العام هو الاقدر على حلها. فالقوات المسلحة مثلا يمكن ان تكون الاداة الاساسية القادرة على حل مشكلة البطالة في الاردن باعتبارها القادرة على استيعاب كل العاطلين عن العمل وحشدهم في معركة المواجهة مع العدو، وباعتقادنا ان العاطلين عن العمل حتى لو جندوا جميعا كمقاتلين محترفين غير كافين لسد حاجات معركة المواجهة مع العدو.

لقد كانت ابواب الاستثمار مفتوحة امام القطاع الخاص في الاردن وقد كان القطاع الخاص مدعو باستمرار للمساهمة بأمواله وخبراته في مختلف النشاطات الاقتصادية ولكنه لم يفعل، فمن المعروف ان اختيارات الافراد في الاستثمار تذهب للربح السريع. وعندما تطلق الحريات للقطاع الخاص يتجه بأحسن الفروض الى الصناعات الخفيفة، ومن يستطيع الاستثمار في الخارج يذهب بأمواله للخارج أو في مضاربات للعقارات أو في استيراد من الخارج بدلا من التعامل مع الداخل بحيث يكون القطاع الخاص معبرا أو قناةً لعبور القوى الرأسمالية الخارجية، ولقد تعالت بعض الاصوات بالقول

بسوء القطاع العام، فقضية القطاع العام ليست انه بطبيعته قطاع سيء وان القطاع الخاص جيد، بل ان هناك سوء ادارة في القطاعين العام والخاص، حتى انه وجد في مؤسسات القطاع الخاص في الاردن كوارث أساءت للوطن وللقطاع الخاص والعام.

سادسا : لقد تضمن مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩١ موازنتين، الاولى عادية والثانية طارئة، وان الاخيرة كما تقول «تهدف الى وضع برنامج انفاق يعتمد على سياسات متوسطة المدى تضمن استيعاب الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج واستيعاب آثار عودة الاردنيين العاملين في الخارج ليصبحوا عوامل دفع وقوة لهذا الاقتصاد وليس عبئاً عليه»، وعلى ان يتم تمويلها من المنح والمساعدات والقروض الميسرة الخارجية الاضافية. هكذا يقول خطاب الموازنة.

وهنا لابد من القول ان الاهداف التي جددها الخطاب للموازنة الطارئة هي اهداف اساسية وضرورية للاسهام في استيعاب آثار الازمة واعادة دوران عجلة الانتاج، غير ان رصد المخصصات لتحقيق مثل هذه الاهداف لا يكون من خلال موازنة طارئة، خاصة وان المبدأ المالي لوضع اي موازنة مالية طارئة يستند الى مقولة «المورد الطارىء للنفقة الطارئة»، سيما وان الانفاق من هذه الموازنة الطارئة مرهون بمدى توفر المنح والمساعدات والقروض».

وباستعراض المشاريع المدرجة في الموازنة الطارئة فاننا نلاحظ ان معظمها من نوعية مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وان غالبيتها لها مثيل في المشاريع التي تتضمنها الموازنة العادية.

وعليه فازاء ذلك لابد من تحديد التوجهات التالية :

أ . لقد تضمنت الموازنة الطارئة مخصصات تهدف الى الاسهام في تطور القطاعات الانتاجية وتستحق ان تكون على رأس سلم الأولويات، وبناء عليه نرى ان تنتقل هذه المخصصات من الموازنة الطارئة الى الموازنة العادية لتحل محل مشاريع رأسمالية أقل أهمية.

ب . أما المشاريع الاخرى الواردة في الموازنة الطارئة، خاصة تلك التي لها صفة البنية التحتية فيمكن تأجيل تنفيذها الى سنوات قادمة.

جـ . واذا ما اعتمد (أ) و (ب) اعلاه فان أي منح أو مساعدات اضافية تستعمل لتغطية العجز في الموازنة العامة.

سابعا : اننا نطالب بضرورة مسارعة رئيس الحكومة بتقديم الاستقالة وافساح المجال لحكومة جديدة تضع سياسة وخطة بديلة ازاء خلاف السياسة والخطة المتبعة لهذه الحكومة في كل المجالات الداخلية والعربية والدولية ويكون في

سلم أولوياتها حماية حق البقاء للاردن ومعالجة البطالة والتضخم والمديونية وتتحرك لحماية العاملين من أبناء الاردن في الخارج ولدعم القطاع العام والرأسمالية الوطنية المنتجة والوقوف ضد الراسمالية الطفيلية والفساد وتدعم جميع السلع الاستهلاكية الاساسية والخدمات من (تعليم، وصحة، واسكان) وتربط الاجور بالاسعار، بحيث ترتفع الاجور مع كل زيادة في الاسعار لانقاذ الاسر الفقيرة من الغلاء الذي يسحقها وتوقف استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات على الاقل وتراجع علاقات الاردن وارتباطاته مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدائنين التي تقف دوماً للاردن على الباب بذهنية التحلل من هذه الالتزامات لا بذهنية ان مطالب الدائنين والبنك الدولي والصندوق الدولي قدر لا مفر منه.

ان اي حكومة جديدة عليها ان تدرك ان المخرج الوحدوي هو طريق خروج الاردن من أزمته وان الخيار الوحدوي يجب ان يكون اهم اهداف التسعينات في الاردن لان الخيار الوحدوي للاردن علاوة على كونه ضرورة تنمية وتقدم اقتصادي وميزانية سليمة فهو قضية بقاء أو فناء وجود أو لا وجود.

فالاردن بحكم موقعه وواقعه له خصوصية جغرافية وسياسية متميزة تجعله على تماس مباشر وساحة مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني وهذا يفرض عليه رؤية خاصة نابعة من موقعه وواقعه البشري والمادي تفترض الادراك العميق بأنه ليتمكن الاردن من الدفاع عن نفسه وعن وجوده وعن أمته فان الالتزام القومي والاختيار القومي في مواجهة من يهددون الاردن وبقاءه لم يعد مجرد انعكاس لوحدة اللغة والعقيدة والارض والتاريخ والآمال وانما هو اختيار للحياة في مواجهة الموت واختيار بين ان نكون أو لا نكون.

ان هذا الخيار وحده هو الذي يمكّن الاردن من تغييرات جوهرية في بنيته الاقتصادية لمواجهة المصاعب وليس مجرد تغييرات هامشية لن تخرج الاردن من ازمته ونحن نحتاج لحكومة تعتمد لها برنامجا في هذا المستوى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله و بركاته، سيكون موعد الغداء الساعة الثانية والأن ترفع الجلسة ربع ساعة والعودة بعد ربع ساعة، شكراً.

«رفعت الجلسة للاستراحة»

استئناف الجلسة

سيادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ونستأنف الجلسة، السيد سلامة الغويري، ابو ابراهيم باسم الكتلة

السيد سلامة الغويري : مطالب الزرقاء بس الزرقاء.

سيادة رئيس المجلس : لو تأخذ أبومحفوظ معك.

السيد سلامة الغويري : ما قلنا له امبارح، حاولنا معه، بسام حدادين لأن فيها مخالفة بيقول لك ما بيصير.

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ سلامة الغويري تفضل.

السيد سلامة الغويري : بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس، حضرات الزملاء النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في معرض ردي على خطاب الموازنة لعام ١٩٩١ فانني أشاطر الزميل النائب سليمان عرار كل ما تفضل به باسم الكتلة الوطنية حول السياسة العامة للوضع الاقتصادي والمالي ولكن أعرض أمام مجلسكم الكريم المطالب الضرورية التي تهم أبناء محافظة الزرقاء ذات المساس المباشر بحياتهم اليومية. الامر الذي يجعلها قضايا ملحة وتبحث عن الحلول ولا مجال لتأجيلها أو المماطلة فيها. هذه القضايا أوجزها في المجالات التالية.

الادارة المحلية :

بالرغم من اتساع محافظة الزرقاء وارتفاع الكثافة السكانية فيها الا أن المواطن القاطن في مختلف التجمعات السكانية يلجأ الى المحافظة المركزية الاداري الوحيد لحل قضاياهم.

وهنا أود أن أنوه الى أنني تقدمت بطلب أعيده على أسماعكم الان والذي يقضي بضرورة ترفيع ناحيتي الأزرق وبيرين الى أقضية واحداث مراكز ادارية لكل من الرصيفة والهاشمية والسخنة والضليل وذلك للتخفيف عن مركز المحافظة وليصار الى تسوية احتياجات المواطنين في أماكن اقامتهم وتواجدهم.

في مجال البلديات :

ان واقع البلديات في محافظة الزرقاء يحتاج الى اعادة تقييم ودعم حيث ان هذه البلديات غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها لأسباب عدة. أبدأ الحديث عنها وعن بلدية الزرقاء. حيث ان المعروف ان بلدية الزرقاء تخدم حوالي نصف مليون نسمة وهي بذلك من أكبر المدن في المملكة بعد عمان ومع ذلك نجد ان موازنة البلدية كانت لعام ١٩٩٠ خمسة ملايين دينار بينما كانت موازنة أمانة عمان ٣٨ مليون لنفس العام واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان عدد سكان عمان ضعف عدد سكان الزرقاء نجد بأن بلدية الزرقاء بحاجة الى موازنة تصل الى مالا يقل عن ١٥ مليون دينار لتستطيع النهوض بالمدينة ويكن واقعها الى الأفضل.

وهنا أقترح ان يصار الى تعديل التشريعات لتلتزم المصانع والشركات الكبرى المتواجدة في الزرقاء وإداراتها في عمان للمساهمة في تنمية المدينة وتطورها خاصة وان هذه الشركات والمصانع تساهم بشكل كبير في تلوث البيئة في المدينة وأحيائها المختلفة.

وإضافة الى كل ما سبق فانني أطالب أن يكون هناك مخصصات من الدولة لدعم بلدية

الزرقاء اسوة بجارتها عمان خاصة في الموازنة الجديدة بعد ان استقبلت واحتضنت المدينة أكبر عدد من الوافدين العائدين من الخليج. والحديث عن بلدية الزرقاء يقودنا الى الحديث عن بلدية الرصيفة والهاشمية والسخنة وام الصيلح وغريسا والضليل حيث ان واقع هذه البلديات لا يختلف كثيراً عن الواقع المالي لبلدية الزرقاء الأمر الذي يدفعني للمطالبة بإلحاح لمزيد من الدعم أو التشريعات التي من شأنها ان تتمكن هذه البلديات من أداء واجباتها.

وبما ان الحديث عن دعم للبلديات بهدف تقديم الخدمات للمواطنين فانني أطالب وفي نفس السياق بإحداث بلديات جديدة في بيرين والعالوك والأزرق ودوقرة حيث ان هذه القرى مخدومة الآن من خلال المجالس القروية الموجودة فيها والعاجزة عن تنميتها وتلبية كافة احتياجات المواطنين فيها علماً ان هذه المناطق تنطبق عليها الشروط والأسس اللازمة لترفيعها الى بلديات.

في مجال الطرق القروية والزراعية :

وفي مجال الطرق في محافظة الزرقاء بشكل عام فإني أطالب وزارة الأشغال بإعطاء الأهمية للطرق التي تربط بين التجمعات السكانية والقرى الواقعة في المحافظة وإيلاء الطرق القروية بعض الاهتمام من حيث زيادة مساحاتها وتحسين الموجود منها خدمة للمواطنين. وزيادة مساحات الطرق الزراعية خدمة للمزارعين الذين يساهمون في زيادة الدخل القومي. علماً ان الوزارة قامت مشكورة خلال العام الحالي ١٩٩٠ بتلبية الكثير من الاحتياجات في هذا المجال.

الشباب والأندية :

ما زالت الزرقاء ثاني أكبر المدن الأردنية تفتقر الى مجمع رياضي يخدم القطاع الشبابي الذين هم عدة المستقبل ورجال الغد المشرق ان شاء الله.

ففي الزرقاء تم تخصيص الأرض والبالغ مساحتها مائتي دونم لغايات انشاء مرافق رياضية عليها تخدم قطاع الشباب والأندية في المحافظة. الا أن المخصصات المالية انعدمت في السنوات العشرة الماضية مما ترك الأرض جرداء والشباب بدون ملاعب أو مراكز اجتماعية أو ثقافية، لتصقل مواهبهم الرياضية والثقافية التي يمكن ان تتم من خلال منارات الثقافة والعلم والنشاط الاجتماعي لتزيدهم التصاقاً بمجتمعهم ودينهم ووطنهم.

الاتصالات :

ان مواطني مدن المحافظة والتجمعات السكانية الكبيرة فيها وصلوا الى طريق مسدود من حيث امكانية الحصول على الخدمة الهاتفية لعدم قدرة المؤسسة تلبية احتياجاتهم. وهناك اعداد كبيرة قد تقدموا بطلبات الاشتراك في الهاتف منذ سنوات وكانت الاجابة التي يلاقوها عدم توفر الامكانات الفنية: لذلك أطالب بتوفير الشبكة الهاتفية في محافظة الزرقاء لتشمل جميع احياء مدن المحافظة والمناطق الريفية فيها.

الكهرباء :

ان السياسة العامة للحكومة هي توصيل خدمات الكهرباء والهاتف والمياه الى جميع التجمعات السكانية في المملكة خدمة للمواطن وخدمة لانسانية الانسان الا أن بعض التجمعات السكانية في محافظة الزرقاء ما زالت تفتقر الى خدمات الكهرباء والماء والخدمات الهاتفية وأذكر منها القرى التالية الفنية، السمارة، طواحين العدوان، أبوخشيبة، مرحب، الرياض، شومر، العويلية وان عدم حصول هذه القرى على التيار الكهربائي ناجم عن مطالبة شركة الكهرباء الاردنية صاحبة الامتياز في هذه المناطق بمبالغ كبيرة جداً لا طاقة لأهالي أي قرية من هذه القرى على دفعها. حيث ان الشركة تطلب ثمن المحولات والأعمدة والأسلاك لتوصيل التيار الكهربائي لهم. أناشد وزير الطاقة بالتدخل لدى شركة الكهرباء وتلبية حاجات هذه القرى.

الخدمات الصحية :

انني أثمن جهود وزارة الصحة للعام الحالي بالتوسع في الخدمات الصحية من خلال فتح مراكز صحية جديدة وتطوير خدمات المراكز التي كانت قائمة وإحداث مراكز الاسعاف الشامل والتي تعمل على مدار الساعة. الا أن محافظة مثل الزرقاء يزيد عدد سكانها (٧٠٠) ألف نسمة لا يوجد فيها سوى مستشفى حكومي واحد انشىء منذ ٣٠ عاماً بعدد أسرة محدود لا يتناسب مع عدد السكان.

ومن هنا أطالب بضرورة انشاء مستشفى آخر في مدينة الرصيفة حيث أن الأرض المخصصة لهذه الغاية موجودة على طريق ياجوز وتزيد مساحتها عن خمسماية دونم وأن ايجاد مثل هذا المستشفى يخدم جميع أبناء محافظة الزرقاء ويكون رديفاً للمستشفى القائم حالياً ويخفف الضغط عن مستشفى الأشرفية. فإني أطالب الاستمرار في التوسع في إحداث المراكز الصحية الشاملة في مدن وقرى المحافظة التي هي بحاجة الى ايجاد جميع التخصصات الطبية لتقدم لابناء تلك المناطق.

أراضي الخزينة :

سعادة الرئيس

الزملاء الكرام

القضية ذات الجذور البعيدة والأطراف العديدة والحلول المستعصية والانعكاسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. هذه القضية التي قيل فيها الكثير وكل من هو موجود في هذا المجلس يعرف تفاصيلها وأبعادها ومع ذلك فان الحكومات المتعاقبة لم تجد الحل الشافي والكافي وبقيت القضية معلقة. علماً ان هذه القضية لا تكلف الخزينة عبئاً مالياً بل أنها توفر للخزينة دخلاً جيداً وللبلديات أيضاً.

ان أراضي الخزينة في محافظة الزرقاء والتي تقع في معظمها داخل حدود بلديتي الزرقاء والرصيفة والمقام عليها أبنية منذ ما يزيد على الثلاثين عاماً. لم تنتهي دائرة الأراضي من مسح وتفويض الأراضي لمالكيها حسب واجهاتهم العشائرية علماً أن الدائرة لو تعاملت مع هذه القضية بشكل جاد لأنهتها خلال عام واحد.

وأن التشريعات في دائرة الأراضي تمنع تفويض أية قطعة أرض الا اذا كان مقام عليها أبنية وهذا مما دعا المواطنين أصحاب هذه الأراضي من اقامة أبنية عشوائية في ظلام الليل ليثبتوا ملكيتهم لها ليقنعوا مأمير التسوية ليتم افرازها باسمهم لأنه بدون ذلك لن يتم هذا الامر. الذي أوجد أحياء في المدينتين الزرقاء والرصيفة غير منظمتين احياء شعبية تفتقر الى الخدمات. مما تسبب في احداث المشاكل بين الحكام الاداريين المتعاقبين من سنوات والمواطنين الذين تعرضت أبنيتهم للهدم مرات عديدة. وهذا الامر يتكرر يومياً ولحد الآن ومن عدة سنوات.

نرجو ايجاد الحل العاجل والسريع حفاظاً على المواطن وعلى كرامة السلطة الادارية بالتخفيف عليها لما تعانيه أجهزتها الأمنية من الملاحقات وقضايا المتابعة وممتلكات المواطنين التي تهدم وتهدر يومياً وهذا هو هدر للاقتصاد القومي ولكرامة الانسان. ويوجد شرخ في العلاقة بين المواطن والدولة تكون اشارة سلبية لا سمح الله في عدم الانتهاء. ويخلق مشاكل اجتماعية بين السكان.

سعادة الرئيس

ان حل هذه المشكلة من شأنه أن يخفف الأعباء عن الاجهزة الامنية وعن الاجهزة البلدية ويوفر مبالغ كبيرة على المواطن ويدر دخلاً كبيراً للخزينة ويرفد موازنة البلديات من خلال الرسوم والضرائب التي سيدفعها المواطن في هذه الأحياء اذا ما سويت المشكلة.

ان هذه القضية تفوق في اهميتها أية قضية أخرى لحجمها الكبير وللعدد الكبير من المواطنين الذين يعانون ويشعرون بعدم الاستقرار نتيجة استمرارها وتفاقمها.

وفي النهاية، انني اضع هذه المشكلة المستعصية أمانة بين أيديكم أيها السادة النواب لأنها مشكلة جميع أبناء الأردن لأن سكان هذه المناطق هم فعلاً من جميع أبناء الأردن من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه. وفقنا الله جميعاً لخدمة أبناء هذا البلد وهذا الوطن في ظل الحسين باني الوطن وقائده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاخوة الزملاء كنت قد رجوت حضراتكم محاولة ان يتحدث باسم كل كتلة محدث واحد ومطالب المحافظة ان أمكن يتحدث حولها واحد، اقرأ من هو مسجل لهذا اليوم بعد الذين تحدثوا السادة: فيصل الجازي، مطير البستنجي، نايف الحديد، ذوقان الهنداوي، زياد أبومحفوظ، يوسف الخصاونة.

من يود الحديث أو يسجل ليوم الغد، التسجيل ليوم غد، اخواننا اللي في الكتل تحدث باسمهم أحد زملائهم، نرجو منهم ان يكتفوا بما تحدث باسمهم، من يستطيع الحديث اليوم يفضل ذلك، يسجل اليوم مضيف ان شاء الله نأمل ان ننهي غداً قانون الموازنة والكل، ليوم الاربعاء غداً السادة: محمد المعرعر، فارس النابلسي، سليم الزعبي، هشام الشراري، سعد حدادين، نواف الخوالدة، عيسى الريموني، عيسى مدانات، محمد الدردور، الدكتور فوزي الطعيمة، الدكتور احمد عناب، حسني الشياب.

القائمة الثانية السادة : احمد عويدي، ابراهيم خريسات، عبدالسلام فريحات، محمود الهويمل، نايف أبوتايه.

في حد ما سجل؟ من يستطيع من الاخوان يسجل اليوم الآن لغدٍ من يستطيع اليوم ان يتحدث؟ من يستطيع اليوم؟ في حد من الاخوان يسجل اليوم؟ اجد من الاخوان اللي تحدثوا بأسمائهم الاخوان الحقيقة في من الاسماء مكررة كثيرة بين الكتل كل واحد له الحق ان يتحدث لكن نرجو ذلك من الاخوان ان ينسقوا بين بعضهم وامكانية ان يكتفى بواحد وخاصة انه تم التحدث باسم بعض الاخوان، ارجو تنسيق ذلك وتعديله خلال فترة الغداء، السيد فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيادة الرئيس حضرات النواب المحترمين، اننا والحمدلله بخير وبنعمةٍ من الله سبحانه وتعالى وإنه على كل شيء قدير، وانه باديء ذي بدء ارجو ان تسمحوا لي قبل كل شيء أن أتوجه الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم مهنئاً بعيد ميلاده السعيد جعل الله كل أيامه أعياداً مباركة ومتعه بالصحة والعافية وأن يحفظه الله من كل سوء ويسدد على طريق الخير خطاه وأسأل الله أن يجمع كلمة العرب على رأيه السديد ويلهمه الرشد والصواب.

إن جلالة الحسين حمامة السلام لمن أراد السلام في هذه الأيام العصيبة الذي كل واحد منا يعرف ذلك وإن جلالته يبذل كل جهد جهيد في تقريب وجهات النظر بين هذا وذاك ونسأل الله له التوفيق والعون والنجاح وان يهدي الجميع الى طريق الخير والصواب. ولا يفوتني في هذ المقام إلا أن أتوجه بالشكر وكل الشكر إلى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم على ما قام به من جهد جهيد في إعلاء كلمة الأردن ودور الأردن بين الأمم في سياسته الداخلية والخارجية. لقد جاب العالم كله وعلى المنابر والمناظرات والتلفزة ووسائل الاعلام فأعانك الله لأنك عون للحسين لأنك ساهراً سهر الحر الذي لا ينام تتبع الليل النهار لا راحة لك لكي يرتاح الحسين ويرتاح شعب الحسين من ورائه.

سعادة الرئيس. حضرات النواب المحترمين:

ان مجلس النواب ومجلس الأعيان رسل خير لشعب الحسين المفدى وواجب علينا جميعاً ان ننقل الأمانة بإخلاص ووفاء لما سمعناه وكلفنا به من شعب الحسين إننا جميعاً نحمل أمانة مرسلة من قبل هذا الشعب الطيب الذي يكن كل خير لصاحب القلب الكبير الذي لا يحمل الحقد ولا الضغينة بل يحمل الخير كله لشعبه المخلص الأمين وهي الأمانة من أهل المحكومين والموقوفين وذويهم حملونا أمانةً الى مقام صاحب الجلالة وأنا بدوري أحملها هذا المجلس الكريم وأحملها دولة رئيس الوزراء والوزراء. إن السياسيين أبناء الحسين وإن المحكومين والموقوفين أبناء الحسين فإن الحسين صاحب القلب الكبير لا يعفي عن هذا ويحرم ذاك اللهم اشهد انني بلغت الأمانة.

سعـادة الـرئيس، حضـرات النـواب

المحترمين

انني أطالب الحكومة الموقرة في دعم قواتنا المسلحة درع الوطن وحمايته من الطامعين وذوي الغدر والخيانة كما أطالب الحكومة في دعم الأمن العام والمخابرات العامة لانها العين الساهر التي تحرسنا ونحن نيام كما أطالب الحكومة في رفع مستوى الدفاع المدني لما له من ذات أهمية قصوى اذا وقعت الـواقعـة لا قـدر الله. كـما أطـالب الحكومة في زيادة رواتب المتقاعدين القدماء من الجيش والامن العام لأنهم أبلوا بلاءً حسناً وافنوا شبابهم في خدمـة الحسين والحسن. امـا قطاع الصحة أرجو من دولـة رئيس الوزراء ومعـالي وزير الصحة في رفع المستوصفـات التاليـة الى شامل وهي الحسينية، المريغة، إيل، المنشية، اذرح، الجفر، الديسة، الراجف، وبناء مركز صحي جديد في جرف الدراويش لأن العيـادة عمرها خمسة وعشرون عاماً وعدد السكان هناك خمسة عشرة ألف نسمة، كما أطالب الحكومة في بناء مركز صحي في الريشة ورحمة.

أما قطاع الطرق

إنني أرجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الأشغال العامة فتح وتعبيد طريق الجفر الحسينية حتى الخط الصحراوي لكي يسهل على المزارعين الوصول الى أراضيهم كما يوجد عندنا عدة طرق وأذكر منها بير أبو دنة القاع الذي يربط في خط أذرح وتكملة طريق بيضة وادي غربة وتكملة طريق الرسيس الريشة وتكملة طريق أبو العلق المنشية لعشائر المراعيـة وطولها ثمانيـة كيلومترات ومدها بالأسفلت وفتح وتعبيد طريق رأس النقب البتراء الشيرقة.

سعـادة الـرئيس، حضـرات النـواب

المحترمين:

ان بعد استماعي لخطبة الموازنة من قبل معالي وزير المـالية وبعـد تقريـر اللجنة المـالية مشكورة بإعداد هذا التقـرير الجيـد لأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق الحكومة الرشيدة ويعينها على تسديد ما جاء فيها من عجزٍ مرتقب وان دولة ابو عماد خير من يسدد هذا العجز سائلاً الله تعالى أن يمد لنا في عمر الحسين والحسن إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : عليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين، السيد الـرئيس، الـزمـلاء الكـرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب ان اقف بينكم باسم أعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة السادة: محمود الهويمل، جمال الصرايرة، د. عوني البشير، محمد العلاونـة، زياد أبو محفوظ، عبدالسلام فريحات، عاطف البطوش، مطير البستنجي.

في البداية نتوجه بالشكر والتقدير لكل من أسهم في تحضير واعداد الموازنة العامة للدولـة بحيث جـاءت على هـذا المستوى من الاتقـان والـدقـة وبمـا يحقق الاهـداف الاقتصـاديـة والاجتماعية والسياسية لها، وبما يمكّن أيضاً من رسم ملامح مراحل اقتصادية مستقبلية مدروسة توظف الاعتماد على الذات وتعمـل على بنـاء

اقتصـاد متـوازن مستفيـدين من أمـاكن القـوة والعمل على تدعيمها مكتشفين أماكن الضعف والعمل على تلاشيها.

ومن هنا ومن هذا المنبر الكريم اقول بأن اقتصـادنا يسعى للتخلص من الاعتمـاد عـلى المساعدات العربية والاجنبية رغم الازمات التي تهزه بين حـين وآخر والتي استـطاع بحمدالله وبجهود قائد المسيرة وأبناء الوطن من تخطيها واعتبارها دروساً يجب الاستفادة منها انطلاقاً من القول «الضربة التي لا تميتني تقويني». ولذلك فاننا متفائلون ونطمئن بمستقبل افضل بعون الله في مجال الاستثمار بعون الله.

السيد الرئيس

الاخوة الكرام

اننا نأمل ان تكون كلماتنا واقعية بعيدة عن الكـلام والتجـريـح والنقـد غـير المسؤول واضعـة في اعتبـارهـا الـظروف الاقتصـاديـة والاجتماعية والسياسية التي يمر بها بلدنا كما لا يخفى عليكم اننا لا نملك وحدنا رسم سياستنا الاقتصادية المختلفة فنحن جزء من هذا الكون الواسع نؤثر فيه قليلًا ونتأثر به كثيراً وتعرضنـا لانفسنا بالتجريح واللوم يفقدنا بعض مزايانـا التي نتمتـع بها في الخـارج وهي المصداقيـة في التعامل والسمعة الحسنة وهي اهم مزايا نجاح السياسات الاقتصـادية والسيـاسية فـالاقتصاد سمعـة أي خدش في سمعتـه نحتاج الى وقت طويل ومعاناة لاعادة تلك الثقة وخير مثال في ذلك حديث المصطفى عليه السـلام: (احبب حبيبك هوناً ما عسى ان يكون بغيضك يوماً ما وابغض بغيضك هوناً ما عسى ان يكون حبيبك يوماً ما) وهذا لا يعني اننا ضد النقد بل نريده نقداً هادئاً هادفاً مثمراً فالطهي على نار هـادئة لذيذ ومفيد بينما الطهي على نار متأججة شياط ودخان وحريق أو ربما حرائق.

السيد الرئيس

الزملاء الكرام

لقد تبنت وثيقة الموازنة في العام ١٩٩٠ جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وكـانت تهـدف من ورائهـا الى تخفيض عجـز المـوازنـة وزيـادة معـدلات النمـو الاقتصـادي والعمل على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعـر صرف الـدينار وغيـرها من السيـاسـات خصـوصاً قـطاع البنوك والعمـالة والخـدمـات وغيرها وللحقيقة نقول أنها تمكنت من ذلك كله تقـريباً وخصـوصاً في الفتـرة التي سبقت ازمـة الخليج.

فقد لوحظ الانتعاش في الاقتصاد وبشكل واضح كما زادت الايرادات المحلية وكادت ان تتسـاوى بالنفقـات الجاريـة وهـو امـر يستحق التقدير والشكر، كما انخفض عجز الموازنة الى أدنى مستوى له منذ فترة طـويلة وهو أمـر هام ومؤشر اقتصادي وتخطيطي جيد يبعث على الثقة والامـل. وكذلـك انخفض صافي الاقتـراض بشكل ملفت للنظر لم يلحظ منذ عشرات السنين وهويصبب في موجبات الاقتصاد الكلي للمملكة وبالنسبة لميزان المدفوعات فقد زادت الصادرات وانخفضت الواردات بنسبة معقولة تبعث على الراحة والأمل.

هذا وقد نجحت الحكومة في تثبيت سعر

صرف الدينار والغاء نظام سعر الصرف المزدوج وضيقت الخناق على المتعاملين بالسوق السوداء، وقد سيطرت الحكومة كذلك على التضخم وتم ضبطه بحدود ١٠٪ لعام ١٩٩٠.

ونشارك اللجنة المالية بضرورة دمج موازنة المؤسسات المستقلة مع الموازنة العامة أو تقديم موازناتها قبل اقرارها الى المجلس لاقرارها.

السيد الرئيس

الزملاء الكرام

باستعراض مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ بشكل قطاعي نلاحظ :

١ ـ في الصحة

ترغب الكتلة المستقلة في ان ترى مظلة التامين الصحي الشامل مطبقة حيث لا تظهر له مخصصات في هذا المشروع، وترغب في ان تكون قنوات التحويل الى المستشفيات المختصة سهلة لا تخضع للتعقيدات الادارية. كما ونأمل أن تطبق الخدمات الصحية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة.

٢ ـ في التعليم

تلاحظ الكتلة الاستمرار في دعم مشاريع الخطط التربوية وهو امر جيد وتأمل الكتلة أن ترى ذلك اليوم الذي تنتهي فيه الابنية المستأجرة والفترات الدراسية في اليوم الواحد وتوفر مدارس بمواصفات تربوية وبأنشطة متكاملة لبناء الروح والعقل والجسم معاً.

وتأمل الكتلة باعادة النظر بشكل جذري بمسارات التعليم الاكاديمي والمهني وتوجيه الطلبة نحو مهن يتطلبها سوق العمل بشكل مدروس ومحدد رقمياً ضمن خطة وطنية تحدد حاجات السوق المحلي والعربي والعالمي كما تشارك الكتلة اللجنة المالية بضرورة اعادة دراسة سياسة التعليم في كليات المجتمع بما يحقق التوازن بين سوق العمل والخريجين.

٣ ـ في مجال الزراعة

يصنف الاردن كبلد زراعي ولكن الحقيقة لاتبدو كذلك فيجب توجيه الطاقات والامكانات للعمل على انتاج ما يكفي المملكة من غذاء أساسي والتركيز على المحاصيل الاستراتيجية ضمن خطة وطنية شاملة تحدد أولويات التخطيط والتنفيذ ضمن سيق واقعية موزعة على الأقاليم والمحافظات المنتجة وبدعم المزارعين المحترفين للزراعة، فقد آن الاوان لاعادة النظر في المديونية الزراعية ودعم القطاع الزراعي سواء المقترضين أو غير المقترضين ونخص بالذكر حق المزارع في تسويق منتوجاته الزراعية بأسعار غير متذبذبة لضمان المردود الذي يمكّنه من الاستمرار في عمله المبارك.

٤ ـ في مجال الشباب

الشباب روح الامة وفرصها وعنصر تطويرها فلابد من دعمهم بحيث تتكامل مقومات شخصياتهم العقلية والفكرية والعقائدية والخلقية وليترجموا هذا كله من خلال سلوك قويم وعمل دؤوب مستمر في جميع ميادين الحياة خدمة لأمتهم وقوة لبلدهم وحرصاً على عزه ومنعته.

٥ ـ في مجال الدفاع

نؤمن بدور القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني وجميع الاجهزة الأمنية في الذود عن حياض الوطن وصون كرامة الأمة فهم حريون بالدعم المادي والمعنوي فنحن بهم أقوياء آمنين في أوطاننا.

كما ونؤكد على أن الجيش الشعبي رديفاً أميناً جيداً للقوات المسلحة آملين الاسراع بالتدريب وتوسيع قواعده ليتناسب والحادثات والظروف المتغيرة بين لحظة وأخرى.

٦ ـ في البلديات والمجالس المحلية

ترى الكتلة ان وضع البلديات والمجالس القروية مالياً غير مرض أبداً بحيث تكاد لا تفي بالحد الادنى مما هو مطلوب منها فلابد من دعمها بما يمكنها من أداء دورها الأساسي في تقديم الخدمات. وترى الكتلة وجوب الاسراع في تنفيذ المخططات وتفعيل دور مجلس التنظيم الاعلى بشكل يساعد على سرعة الانجاز والعمل على أن يتفرغ أعضائه للتخطيط.

٧ ـ الموازنة الطارئة

ترى الكتلة أن الموازنة الطارئة فكرة ايجابية تمكن الحكومة من تخفيف وتلطيف الاثار السلبية في النفقات الجارية والرأسمالية، وعلى ضوئها نأمل في دعم مشاريع المحافظات كلها في الطرق القروية والزراعية والنافذة والمشاريع الصحية والتربوية والرياضية بما يساعد على امتصاص جزء من البطالة وانعاش الوضع الاقتصادي.

٨ ـ البطالة

البطالة وباء ان لم نحسن التعامل معه يستشري ويصعب حله. ومشكلتها أي البطالة تتصاعد بسبب ازمة الخليج ونحن نشاطر اللجنة المالية بضرورة وضعها على رأس قائمة أولويات الحلول المستعجلة والجذرية.

وفي مجال الطاقة

١ ـ ترى الكتلة أن لا تتحكم شركة مصفاة البترول الأردنية في كمية المخزون الاستراتيجي من النفط الخام ومشتقات البترول وأن يكون للحكومة القول الفصل في بناء الخزانات اللازمة في مناطق مختلفة من المملكة. اننا نعلم ان شركة مصفاة البترول تماطل منذ فترة غير قصيرة في بناء الخزانات الضرورية للحفاظ على مخزون مناسب يفي باحتياجات البلاد عند الازمات بدعوى انها شركة تجارية. وبما أن الحكومة تضمن للشركة نسبة ربح محددة وهي ٧٪ بالاضافة الى الكلفة التشغيلية بالاضافة الى مبلغ معين يضاف الى احتياطي الشركة فعلى الحكومة أن تطلب من الشركة بناء الخزانات اللازمة للمحافظة على أمن البلد في مجال الطاقة في أسرع وقت ممكن تمشياً مع نص وروح الامتياز المعطى لشركة المصفاة.

٢ ـ كما ترى الكتلة أن لا تستثمر الحكومة أي مبالغ اضافية في أي توربينات جديدة في حقل غاز الريشة وأن لا تحفر أبار جديدة في نفس الحقل لأنه حقل واحد وتشعيبه

من مناطق مختلفة يؤدي الى انخفاض مستوى الضغط في الأبار.

٣ - وترى أيضا اعادة النظر في سياسة سلطة المصادر الطبيعية وطبيعة عملها وطريقة أدائها بحيث تعتمد الأسس العلمية في البحث عن النفط والغاز.

٤ - كما تفتخر ويفتخر الاردن بأن ٩٧٪ من المنازل قد أنيرت في المملكة ولكن سوء طالع الـ ٣٪ الباقين بحيث أصبحت كلف ايصال الكهرباء لبعض التجمعات عالية مما يستوجب تدبير الأموال اللازمة لايصال الكهرباء لهم.

السيد الرئيس

الزملاء الكرام

من كل ما تقدم نجد أن الانسان هو عنصر التغيير وعليه يتوقف النشاط فان كان في مكانه الصحيح أنتج والا فسوف يصعب علينا الوصول الى ما نصبوا اليه من عزة ورفعة لبلدنا. كما نلاحظ ان أسس اجراء عمليات التعيين في الوظائف العامة غامضة حيث لا يستطيع الشخص معرفة ترتيب تعيينه مما يوقعه في دائرة الشك والارتياب.

لذا ترى الكتلة المستقلة ضرورة وضع آلية لتطوير الجهاز الاداري وتفعيله وترى حقيقة ان الحكومة لم تخط كثيراً نحو هذا الاتجاه.

السيد الرئيس - الزملاء الكرام

وفي الختام إن التنظيم الرشيد في استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الامثل من قبل الافراد والجماعات والحكومة يشكل النهج السليم والقدوة في التعامل مع الموجود المتيسر للوصول الى الأفضل المأمول.

كما لا يسعنا في هذا المقام الا ان نتقدم الى شعبنا بالتحية والعرفان على مواقفهم الطيبة ومساعدتهم الحقيقية على اجتياز الازمات وتفاعلهم مع الاحداث بروح وطنية صادقة وبوحدة وطنية مثال، تعلم الاجيال ويتعلم منها العالم كيف تصنع المواقف، ونحي فيهم التفافهم حول الراية والقائد والوطن بعفوية الصادق المؤمن بتراب هذا الوطن وبحتمية التحرير والنصر في فلسطين والخليج وكل قضايا الأمة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر للدول العربية والصديقة التي وقفت مع الأردن في محنه وهو يقف على أطول خط من خطوط المواجهة سائلين الله أن يجعل هذا البلد آمنا مطمئنا وأن يرزقه الخير والبركة وأن يجبي اليه أفضل الثمرات وأن يجعلنا من الشاكرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

باسمي ونيابة عن الشيخ حمزة منصور، أود أن أضع بين يديكم المعاناة والضيق وفقدان المساواة بدرجة الاهمال واللامبالاة للأصوات التي ترتفع وتطالب في كل مناسبة وغير مناسبة. أعلن لكم بكل أمانة انني لن يهدأ لي بال ولا يستريح لي ضمير إذا ما بقي جنوب عمان على هذا الوضع المأسوي البعيد جداً عن تقوى الله وطاعته. أيها الاخوة لا يجوز إطلاقاً ولا يصح أن تبقى هذه المنطقة على هذا الوضع الذي تأثر معظمها تأثيراً بالغاً لا يمكن وصفه على الورق خاصة بعد ضمها لمنطقة أمانة عمان الكبرى واختصاراً للحديث وافساح المجال لغيري أجمل طلباتي لجنوب عمان بما يلي :

١ - الصحة

بناء مستشفى في قضاء زيزيا، وبناء مستشفى في قضاء سحاب، مع اكمال مستشفى المدينة الصناعية (المنسي كلياً) أقيم هذا المستشفى ولا يزال منسياً.

بناء مركز صحي في خشافية الدبابية: عندما زار معالي وزير الصحة خشافية الدبابية تحدثنا معه عن الضيق الصحي الذي يلاقيه أبناء تلك المنطقة فقال لنا: تبرعوا بأرض فتبرعنا بأرض وقلنا له سندفع أو سنبني هذا المركز، ولكن نريد منكم أن تساهموا معنا بأجرة البنايين وتساهموا معنا بالمخططات وبما أن المخططات لا تكلف شيئاً، تبرع بها معالي الاخ وزير الصحة وترك الباقي، ولا نزال ننتظر.

ونريد مركز صحي في قرية العبدلية والنزهة والقويسمة: هنالك مركز موجود في القويسمة ولكن القويسمة أصبحت مدينة وفي هذا اليوم دعانا معالي أمين العاصمة وقال لنا: بأنه سيفتتح عيادة مجانية في القويسمة، فكثر الله خيره ونريد ان يبني مركز في الطيبة وخريبة السوق والمقابلين والجويدة وجبل عالية وأم نوارة، وبناء عيادة صحية على الطريق الرئيسي في اليادودة وفي جاوا وفي خشافية الشوابكة والرجيب وقرية المناخر.

ب) تعيين أطباء اختصاص لهذه المناطق، وتعميم النظام الصحي الشامل.

جـ) توفير العلاجات في المستشفيات والمراكز والعيادات.

٢ - وزارة الداخلية :

مع ان معالي وزير الداخلية يستكثر علينا تأثيث محافظة لجنوب عمان فنحن نقبل بأن يجعل قضاء سحاب متصرفية، مرحلياً فقط ونقبل أن تكون متصرفية في زيريا.

كما نريد فتح مراكز جوازات في القويسمة وقضاء زيزيا وقضاء سحاب ومكتب لدائرة السير، ومركز دفاعي في خشافية الدبابية الواقعة على أطراف الصحراء.

٣ - وزارة الاشغال :

ونريد ونطالب بأن تكون لجنوب عمان مديرية اشغال ونريد اعمال جميع الطرق الدولية النافذة من عمان الى مفرق طريق العقبة زيزيا الجديدة الموقر بغداد الحزام الدائري، الحزام الدائري سحاب، طريق سحاب خشافية الدبابية، قعقور، المقابر - طريق بغداد، طريق سحاب خشافية الشوابكة العلياء، المقابر - طريق بغداد - قعقور - الأدعم - الزرقاء - وتوسيع شارع العبدلية والشارع الرئيسي أمام الطيبة.

هذه المبالغ التي وضعت لوزارة الأشغال

وضعت مبالغ لا يعرف الى أي جهة أو الى أي طرق ستصرف، فاذا كان بالامكان أن تخصص كمية أو مبالغ من هذه الموازنة الى الطرق الدولية النافذة من عمان جنوباً وجنوباً شرقاً.

٤ ـ وزارة التنمية : فتح مكتب للمعونة الوطنية لجنوب عمان، ونحن نشكر معالي وزير التنمية على تفاعله وابلاغنا سلفاً بأنه سيفتح هذا المركز.

٥ ـ وزارة النقل والاتصالات :

مكتب بريد في الرجيب وخشافية الشوابكة والنزهة وجاوا وايصال الهواتف الى مخيم الطالبية، مخيم الطالبية فيه (١٣٠) طلب معظمهم تجار خضار وعندهم سيارات وعندهم مصالح وعندهم نمرة واحدة، بينما في ناس عندهم نمر أشخاص عندهم نمر وهذا لا يجوز.

٦ ـ وزارة الطاقة :

ايصال الكهرباء الى مناطق جبل عالية، جبل عالية مع الأسف انها ضمن حدود عمان الكبرى والاهالي يشترون ماتورات كهرباء ويوصلونها الى بيوتهم.

والى مناطق أم نوارة والمعادي الجديد انارة الشوارع الدولية النافذة الشوارع الدولية النافذة كلها جنوب عمان غير منارة، مع ان الشوارع في جهات أخرى منارة الى مسافات بعيدة.

٧ ـ وزارة العدل :

نريد ترفيع مراكز المناطق في قضاء سحاب وقضاء زيزيا وإحداث محكمة في القويسمة.

٨ ـ وزارة الشؤون البلدية والقروية :

ترفيع المجلس القروي في خشافية الدبابية والعبدلية الى بلديات.

تحدثت أنا كثير مع معالي وزير البلديات بأن يزور هذه المنطقة ولا أزال أتحدث، ولكن مع الأسف لم يصل هذه المنطقة ولا يعرف أين هي.

٩ ـ وزارة العمل :

فتح مكتب عمل في القويسمة.

١٠ ـ وزارة المالية :

دائرة ضريبة دخل لجنوب عمان اذا كان ممكناً.

١١ ـ وزارة السياحة والآثار :

مركز للآثار، معظم الآثار واقعة في جنوب عمان.

١٢ ـ وزارة الزراعة :

مديرية زراعة لجنوب عمان، لقد أخذت على عاتقي أن أقوم بمشروع غابة الشهداء بالاتفاق مع قواتنا المسلحة ووزارة الزراعة، ووصلنا الى نتائج متقدمة جداً، بدأت القوات المسلحة في العمل بثمانمائة جندي في هذه الغابة التي تبدأ بخمسة آلاف دونم وتنتهي ان شاء الله بخمسة وعشرين ألف دونم، ولكن معالي وزير الزراعة للآن لم يصل هذه المنطقة، وكذلك مدير الحراج لم يصل هذه المنطقة، وقد طلبت من الاخوة مصوري التلفزيون لوضع تاريخ لهذه الغابة وتصوير الأعشاب وتصوير المنطقة قبل

البدء بها حتى يكون لهذه الغابة تاريخ ولكنهم للآن لم يذهبوا رغم اننا اتخذنا عدة قرارات بهذا الخصوص. العيادات البيطرية في المملكة وهذه شكايا عامة لا يوجد فيها علاجاً ولا يوجد عند الاطباء الاختصاص سيارات تنقلهم، أكبر عيادة موجودة للبيطرى موجودة في القويسمة، لكن عندهم سيارة أو سيارتين وكل يوم يطلعوا الى جهة في السيارتين والباقي حلالهم يموت من قلة العلاجات ومن قلة الأدوية ومن قلة الرقابة، فنرجو الاهتمام بدائرة البيطرى اهتماماً كبيراً ووضع المخصصات لهذه المؤسسة التي تحافظ على الثروة الحيوانية في الاردن.

١٣ ـ وزارة المياه والري :

عندنا أكبر خزانات موجودة لتوزيع المياه لجنوب عمان فيها مهندس وعدد من الحراس، واذا أراد أي انسان أن يراجع من جنوب عمان لابد له أن يأخذ عدة مواصلات حتى يصل الى وزارة المياه والري، ونحن نطالب ما دام ان المكاتب موجودة اعتبار هذه المكاتب مكاتب لسلطة المياه وأيضاً للمحاسبة بدل ما يأتي الانسان ويتكبد هذه المشاكل الطويلة العريضة.

١٤ ـ وزارة التربية :

نريد مديرية تربية لجنوب عمان والمباشرة ببناء المدارس التي تفضل معالي وزير التربية وذكرها بالأمس.

١٥ ـ وزارة الشباب :

لا توجد أية ملاعب للشباب ولا مراكز في جنوب عمان الا في سحاب وأنا غير متأكد، هنالك مساحة كبيرة موجودة في القويسمة كانت سوق حلال وعندما استملكها معالي الامين السابق وعد بأنه سيكون مكانها ملاعب، عندما ترك معالي الامين السابق طوي المشروع ولا نعرف ماذا جرى به، نريد مراكز للشباب في كل التجمعات، لأننا بغير هذا العمل لا يمكن لنا أن نسيطر على الشباب وسنجعل لهم مجالاً لأن يتجهوا اتجاهات كثيرة.

١٦ ـ وزارة الثقافة :

نريد مكتبة عامة لجنوب عمان.

١٧ ـ وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

مشكلتنا الكبيرة في جنوب عمان مع الأنسات والسيدات اللي درسن دراسة اسلامية وكلهم متخرجات من كليات مجتمع أو معظمهم، فاذا كان بالامكان أن يتكرم سماحة الشيخ وزير الأوقاف بأن يعين عدد من المرشدات لجنوب عمان، لأنني لا أبالغ اذا قلت أن هذه حاجة ماسة خاصة بين النساء.

١٨ ـ وزارة المالية :

اذا أمكن وهذا طلب من جميع الناس وطلب لجميع الاردنيين اللي لهم واجهات عشائرية أن توزع على أصحابها.

سيدي الرئيس، الاخوة الكرام

اذا لم توزع هذه الاراضي على اصحابها، ولم توزع هذه الواجهات على اصحابها فستقع مشاكل أمنية بين الناس لان الاعتداءات كثرت والمشاجرات تحدث بين حين وآخر فلا نريد أن

هكذا من الأرشيف

نوسع شقة الخلاف ما دام ان كل انسان يعرف حقه ويعرف حدوده.

وأخيراً نريد مكتب للضمان الاجتماعي لجنوب عمان. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، زياد أبومحفوظ

السيد زياد أبومحفوظ : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

سيادة الرئيس، الاخوة النواب الكرام

بالاضافة الى كلمتي الكتلة الاسلامية المستقلة وكتلة الحركة الاسلامية وبالاضافة الى كلمة الاخ النائب سلامة الغويري عن محافظة الزرقاء فإنني سأركز على بعض النقاط التي بحاجة ماسة الى الاسراع في تنفيذها، ويشاركني في هذه الكلمة النائبان الشيخ ذيب أنيس والدكتور محمد الحاج وأهم هذه المتطلبات ما يلي :

أولاً : العمل الجاد على حل مشكلة أراضي الدولة الداخلة ضمن تنظيم بلديتي الزرقاء والرصيفة وتفويضها على أصحابها ببدل مثل رمزي يحقق دخلاً لخزينة الدولة. ويستغرب أهالي مدينة الزرقاء والرصيفة لماذا هذا التأخير في تفويض هذه الأراضي الداخلة ضمن جدود المدن والمخدومة بجميع الوسائل من كهرباء وماء وطرق، فنرجو من الحكومة أن تأخذ هذا الأمر بكل جدية سواء في محافظة الزرقاء أو في باقي المحافظات.

ثانياً : رصدُ المخصصات اللازمة لانشاء مستشفى حكومي على الأرض المخصصة لهذا المستشفى بجوار كلية التمريض في منطقة ياجوز. لأن المستشفى الحكومي الوحيد في محافظة الزرقاء والتي يبلغ تعدادها (ستمائة) ألف لا يكفي لها ولا يسد بحاجتها.

ثالثاً : زيادة الاهتمام بالحفاظ على البيئة وذلك بالنقل الفوري لمكب النفايات في الرصيفة الى منطقة بعيدة عن السكان حيث ثبت ضرره الصحي على سكان المنطقة. ويستغرب أهالي الرصيفة بتأخير نقل هذا المكتب، مع أنه قامت لجنة وزارية بالكشف على المكب الموجود حاليا واختارت مكاناً آخر مناسباً لمكب آخر.. وكذلك الحد من تسرب الروائح الكريهة من محطة الخربة السمراء التي تزعج المناطق السكنية المجاورة لها في مناطق الضليل والخالدية وهذه المحطة تحتاج الى اعادة تكرير والى اعادة تكنولوجيا متطورة من اجل ازالة هذه الروائح.

رابعاً : اتمام تنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي في المحافظة حيث أن هناك أحياء آهلة بالسكان تعاني من مشكلة الحفر الامتصاصية وما تحدثه من تلوث وأمراض ومشاكل ونزاعات بين الجيران

وبخاصة في جبل الأمير فيصل ومنطقة ياجوز وحي أم جرادة بالرصيفة.

خامساً : الطلب من الحكومة دعم المزارعين وخاصة في منطقتي الأزرق والظليل وذلك بالارشاد والتوجيه والمساهمة بتوفير الاليات الزراعية والتراكتورات بأسعار مدعومة ودعم مربي الدواجن والاغنام ومزارعي الابقار باعلاف مخفضة. وكذلك العمل على معالجة وتصريف الحليب الطازج يوميا الذي يكب في الوديه.

سادساً : الطلب من الحكومة العمل على المساهمة باخراج مشروع المدينة الرياضية في محافظة الزرقاء الى حيز الوجود وخاصة أن الأرض والمخططات لهذا المشروع جاهزة حتى تكون هذه المدينة متنفساً رياضياً واجتماعياً وثقافياً لشباب المحافظة.

سابعاً : ايصال الطرق والماء والكهرباء الى جميع قرى المحافظة وخدمة المشاريع الزراعية في المحافظة.

سيادةالرئيس ـ الزملاء النواب في ختام كلمتي اطلب من الحكومة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه أو زيادة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه وصموده ضد الصهيونية لاسترداد حقه في تقرير مصيره على أرضه، كما أبارك لانتفاضتنا دخولها العام الرابع وكذلك أطالب الحكومة اعطاء أهل غزة المقيمين على أرض الأردن التسهيلات الكاملة حتى يتيسر لهم حرية الحركة والتنقل والمشاركة مع الشعب الاردني خدمة للمواطن وبناء الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة : بسم الله الرحمن الرحيم، لقد شرفني اخواني في كتلة الحركة الاسلامية الاخوان المسلمون ومعهم سعادة الاخ الدكتور نايف أبوتايه في الحديث باسمهم وهذا شرف عظيم.

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم : **«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما»** صدق الله العظيم.

سيادة الرئيس
السادة الزملاء الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد ،،

فان ما تمر به أمتنا من ظروف عصيبة ومخاطر جسيمة من تداعي الأمم عليها كما تداعي الأكلة على قصعتها، وانقسام صفوفها، وتخاصم قياداتها، وهيمنة عدوها على ثرواتها، ومصادرة لسيادتها، وهوان على أعدائها واستباحة حرماتها، واحتلال لمقدساتها، كل ذلك يدعونا جميعاً الى التداعي الى سبيل الخلاص والبحث عن طريق النجاة.

هكذا من الأصل

ان هذا الذي نمر به اليوم ما هو الا عقوبة البعد عن منهج الله والحكم بغير ما أنزل الله «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى، ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامة أعمى».

سيادة الرئيس
السادة الزملاء الكرام

انطلاقا من التزامنا بواجب الدعوة الى تطبيق شرع الله وتحكيم شريعته في حياة الأمة، فقد طالبنا الحكومة منذ عام بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في المجالات الاقتصادية والتربوية والاعلامية نحو استئناف الحياة الاسلامية في مختلف جوانبها. وتأتي الموازنة الثانية بعد مرور عام على مطالبتنا دون أن نجد أثرا ملموسا أو تقدما ملحوظا في هذا المجال.

ولعل ازمتنا الاقتصادية الراهنة مناسبة كبيرة للتوجه الجاد والمخلص نحو ساحة الاقتصاد الاسلامي.

ولتكن خطتنا التنموية القادمة خطة اقتصاد اسلامي قائمة على الاستثمار بالمشاركة والمرابحة في مشاريع تنموية حقيقية مولدة لفرص العمالة، ولتكن هذه فترة انتقالية لتجربة ريادية فان فشلت لاقدر الله، فشأنها شأن سابقاتها من الخطط، وان نجحت فنكون قد حققنا ظفرنا بمرضاة الله سبحانه وتعالى أولا وحققنا تنمية ذاتية محررة من القيود الخارجية والأعباء الربوية. ولكن تعذر تطبيق هذه الخطة نظرا لمحددات رأس المال المحلي فلنبدأ بتطبيقها على مستوى احدى محافظات المملكة.

وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومة بما يلي :

١ - اعادة النظر في جميع القوانين المالية لتنقيتها مما يتنافى منها مع الشريعة الاسلامية وتبني تشريعات اقتصادية اسلامية مستندة الى مجموعة جميع المذاهب الفقهية في اطار حديث ومتلائم مع متطلبات المجتمع المعاصر.

٢ - البدء باستخدام سندات الخزينة المخصصة للاستثمار بالمشاركة لدعم مشاريع القطاع العام ومشاريع البلديات والأوقاف. وتشجيع الاستثمار في سندات المقارضة، ويكون الاستثمار في السندات جميعا على أساس تقرير الحق للمستثمرين بالحصول على حصتهم في العائد وفقا لحجم استثماراتهم في تلك المشاريع.

٣ - التفاوض مع المؤسسات والصناديق العربية والاسلامية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية المهيئة لتصدير المنتوجات بما يكفل القدرة على تسديد الأقساط والأرباح المستحقة من حصيلة الايرادات بالعملة الأجنبية المتأتية عن التصدير.

٤ - البدء في تقديم التسهيلات للمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية للاستثمار في المشاريع التنموية والصناعات التصديرية المولدة لفرص العمالة والمحققة للعملات الاجنبية دعما للحساب التجاري والحساب الجاري لميزان مدفوعات الدولة.

٥ - أن تباشر صناديق الاقراض الزراعي والاسكان عملياتها المصرفية وفقا لمبدأ المرابحة وبأرباح معقولة وأن تبتعد عن أسلوب الاقراض الربوي.

٦ - أن تسارع الحكومة الى اصدار قانون الزكاة ليرفد صندوق المعونة الوطنية في محاربة الفقر وتمويل مشاريع التأهيل للعاطلين عن العمل. وشتى الأبواب الشرعية للانفاق.

سيادة الرئيس
أيها الاخوة الزملاء الكرام

لقد جاءت الموازنة العامة وخطابها للعام المالي ١٩٩١ في ظل ظروف صعبة وقاسية علينا جميعا مواطنين ومسؤولين. ونحن اذ نقدر الأثر البليغ لانعكاسات هذه الظروف على أوضاعنا الاقتصادية والمالية والنقدية وعلى اعداد وثيقة الموازنة. فاننا سنعرض بإيجاز ملاحظاتنا على الموازنة وخطابها على النحو التالي :

أولا : المديونية العامة للدولة :

اننا ننظر بقلق شديد الى تنامي المديونية العامة للدولة وخصوصا الخارجية منها وما ترتبه من أعباء جسيمة على شعبنا وما يعكسه ذلك من ضغط على إرادتنا السياسية وفرض برامج تصحيحية. والحاق أضرار جسيمة بقطاعاتنا الاقتصادية. واهتزاز لمصداقية الدولة المالية وتدهور في استقرار أوضاعها النقدية. كل ذلك قد تم بسبب اغراق الدولة في مديونية مذهلة وقبل وقوع أزمة الخليج، على أيدي حكومات لم تراع أمانة المسؤولية عن هذا الشعب.

ان برامج التصحيح الاقتصادي كان ينبغي أن تبدأ منذ فترة طويلة وأن تكون متبناة منا لا مفروضة علينا لو أن من تداولوا مسؤولية الحكم كانوا ملتزمين بأمانة المسؤولية.

لقد بلغ حجم المديونية العامة للدولة (٧,٢) مليار دينار وهو ما يعادل مجمل الناتج المحلي لمدة ثلاث سنوات تقريبا الامر الذي يعني أن الشعب الاردني لو صام ثلاثة أعوام كاملة عن كل استهلاك ثم وجه مجمل ناتجه لسداد المديونية العامة للدولة لما استطاع ذلك حيث سيبقى منحنى الالتزام على الدولة بسبب الفوائد الربوية المذهلة على هذه المديونية فوق مستوى منحنى الناتج المحلي.

ان ما يقارب من ٣٠٪ من موازنة الدولة تذهب لخدمة الدين العام. حيث أظهرت أرقام الموازنة أن ما مجموعه ٣٠٨ مليون دينار خصصت لتسديد الفوائد والأقساط المستحقة على الدولة منها ١٧٣ مليون دينار فوائد مستحقة.

لقد أورد تقرير اللجنة المالية أن معادلة الدين العام آخذة في التجاوز للحدود الآمنة الى مساحة الخطر حيث قدرت بحوالي ٣٩٪ اذا لم تفلح الحكومة في جدولة ٥٠٪ من فوائد ديون الدولة الصناعية. من هنا نطالب الحكومة بانتهاج سياسة عدم اللجوء الى الاقتراض الا في حدود الضرورة القصوى وان تنتهج سياسة التخفيض السنوي لصافي الزيادة في الاقتراض والتوجه نحو بناء اقتصاد اسلامي يقوم على تنمية الموارد الذاتية والاعتماد على مصادر محلية. ولو طال أمده وتحملنا في سبيل تحقيقه الصعوبات

التي تصون كرامتنا وتدفع المخاطر عنا وتعزز استقلالية ارادتنا.

ثانيا : النفقات

يلاحظ في وثيقة الموازنة أن النفقات الجارية للدولة بلغت ما يقارب ٨٩٠ مليون دينار في حين أن الايرادات المحلية قد بلغت ٧٠٢ مليون دينار واذا ما اضيف الى الايرادات المحلية الايرادات الجارية والبالغة ١٥٠ مليون دينار والمتأتية كمساعدات ومنح أجنبية فان مجمل الايرادات بقيمة ٨٥٢ مليون دينار مما يعكس عجزا في الموازنة الجارية قدره حوالي ٣٨ مليون دينار.

اننا نتطلع الى اليوم الذي تصبح فيه ايراداتنا المحلية كافية لتغطية نفقاتنا المتكررة دون الاعتماد على الايرادات الجارية المتأتية من المساعدات والمنح الأجنبية لأن مثل هذه الايرادات غير مضمون جريانها في حين أن نفقاتنا الجارية غير مأمول نقصانها.

اننا ندعو الى ضغط النفقات الجارية قدر الامكان وفي كل عام. ولقد لاحظنا ان حجم الانفاق المتكرر على الرواتب بعقود ما زال كبيرا لا بل زاد في بعض المؤسسات علما بأن وضع الدولة لا يتحمل مثل هذه المرتبات الكبيرة. وأن الضغط على سوق العمل في مختلف التخصصات لا يبرر الابقاء على هذا الوضع.

ثم لابد أن يعطى القطاع العام القدوة من نفسه في ترشيد الاستهلاك سواء في الاثاث أو الأدوات والاجهزة أو اللوازم عموما أو الطاقة وأن يقتصر منها على الضروري. وأن تصان موجودات الدولة ولا يلجأ الى هدر أي مورد من مواردها أو موجوداتها وأن يتم استغلالها واستخدامها الى أقصى طاقاتها الانتاجية.

اننا اذ ندعو الى ضغط الانفاق الحكومي وخصوصا في باب النفقات الجارية لنطالب باطلاق طاقات الدولة وامكاناتها وتفعيل أدائها لزيادة الايرادات لتغطية العجز في الموازنة كما نود ان نؤكد على ضرورة توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية المولدة لفرص العمل والرافدة لصادراتنا الوطنية.

ان تغطية العجز السنوي يكون بزيادة الايرادات وتقليص النفقات لا باللجوء الى الاقتراض لتغطية عجز بعجز والعجز الحقيقي في الموازنة هو حجم الاقتراض السنوي الموجه لرفد الايرادات في تغطية مجمل النفقات. ولذا فاننا نرى العجز في هذه الموازنة هو ٣٤١ مليون دينارا بعد تخفيض اللجنة المالية له بعشرة ملايين وليس ٢٠٦ ملايين دينار. واننا اذ نشك في امكانية تحقيق الايرادات المقررة في وثيقة الموازنة لنتوقع والحالة هذه أن يرتفع رقم العجز ليتجاوز الرقم الوارد فيها.

سيادة الرئيس
السادة الزملاء

ان حجما كبيرا من الانفاق العام للدولة غير مدرج في وثيقة الموازنة ويتجاوز مبلغ ٥٠٠ مليون دينار في موازنات المؤسسات العامة غير خاضع لموافقة مجلسكم الكريم، ولقد طالب المجلس في العام الماضي بادراج موازنة تلك المؤسسات في وثيقة الموازنة أو تقديمها معها. غير

أنه احتج في حينها بعامل الوقت كمحدد لتلبية ذلك المطلب.

من هنا فاننا نؤيد قرار اللجنة المالية بأن تعدل التشريعات اللازمة الكفيلة بادخال موازنات تلك المؤسسات في الموازنة العامة للدولة كي يتسنى لمجلس الأمة الاشراف على الانفاق العام في شتى مجالاته.

ثالثا : في السياسات

(أ) في السياسة التعليمية :

اننا اذ نؤيد ما ورد في تقرير اللجنة المالية لنود أن نؤكد على ضرورة العناية الفائقة بالسياسة التعليمية بأن يعاد للنظام التعليمي مكانته وصدارته وأن يهيأ لمناخ التعليم فرص الابداع والابتكار والتطوير وأن يرتبط التعليم ارتباطا عضويا بالتربية وأن يسير العلم في محراب الايمان وأن توجه المعرفة نحو تحري الحقيقة وأن يترجم نظام التعليم فلسفة التربية في المجتمع المسلم القائم على الايمان بالله والعلم النافع والعمل المخلص المتواصل اذ لا إسلام بغير علم. ولا علم بغير عمل ولا عمل بغير اخلاص. اننا نؤمن أن حضارة الأمة تقوم على نظام التعليم وفلسفة التربية فيها.

من هنا فاننا نطالب بايلاء المعلم اهتماما خاصا ورعاية متواصلة وقد آن الأوان لدفع مهنة التعليم الى اطارها المهني المؤسسي بايجاد نقابة مهنية للمعلمين تعني بشؤون هذه المهنة وتتحمل مع الحكومة عبء مسؤولية رعاية هذا القطاع العام.

(ب) في السياسة الاعلامية :

اننا اذ نقدر النقلة المتأنية لوسائل الاعلام في التحرك نحو التعبير عن ضمير الأمة والدفاع عن قضاياها لنطالبها بأن تضطلع بدور ريادي أكثر فعالية في حمل هموم الأمة وتخصيص ساعات البث الاذاعي والتلفزيوني للتوعية المستمرة بالأخطار المحدقة وبث روح التصدي لكل أعداء الأمة وتصميم الدورات البرامجية على أساس خطة هادفة شاملة لمعطيات المرحلة ومتطلباتها وأن يتجاوز الاعلام دوره كمرآة ناصعة تعكس الحقيقة الى أخذ دور ريادي في المساهمة بالاصلاح حيثما دعت الحاجة.

(ج) في السياسة الصحية :

اننا اذ نؤيد تقرير اللجنة المالية فيما ذهبت اليه حول السياسة الصحية لنود أن نؤكد على ضرورة وضع خطة متكاملة لجعل المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة والقوات المسلحة والجامعات الأردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة ولممارسة الاخصائيين الأكفياء دون تمييز.

كما ونؤكد على العناية التامة بتأمين المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة بالأدوية اللازمة والأدوات الضرورية التي تخدم المريض والطبيب ونتطلع أيضا الى ضرورة البدء بتوسيع خطة التأمين الصحي في ظل خطة تستهدف التأمين الشامل في المستقبل.

(د) في السياسة الزراعية :

ان كتلة نواب الحركة الاسلامية الاخوان المسلمون يؤيدون ما جاء في تقرير اللجنة المالية

هكذا من الأصل

حول القطاع الزراعي ويعتقدون أن هذا القطاع يحتاج الى جهد استثنائي وخطة إنقاذ لهذا القطاع الذي كاد يشرف على الانهيار. من هنا فاننا نطالب الحكومة بإعادة جدولة قروض المزارعين واعفائهم من الفوائد المستحقة عليهم واعطائهم فترة امهال كافية كي يصلحوا أوضاعهم وهم وكما جاء في تقرير اللجنة المالية اولى وأحق بالدعم من بنك البتراء أيها السادة الذي دفع عنه من خزينة الدولة ما يزيد على مبلغ ٢٥٠ مليون دينار بواسطة بنككم المركز.

(هـ) في السياسة الدفاعية والأمنية :

اننا نطالب بايلاء قواتنا المسلحة أهمية خاصة ونحرص على الاستمرار بالعناية بها في مجالات التطوير والتدريب والتسليح لكي تتمكن من تحقيق أعلى المستويات في القدرة القتالية.

كما نطالب الحكومة برفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المؤمن بربه المستعد للتضحية والجهاد في سبيله الذي يعشق الشهادة ويبادل أنفسا تموت غدا بأنفس لا تموت أبدا في سبيل صون حرمة الوطن وتحرير فلسطين العربية المسلمة من البحر الى النهر. كما أننا نؤكد على مطالبة الحكومة بوضع سياسة واضحة المعالم تحكم خدمة الجنود والضباط كي يستقر في روع جنودنا وضباطنا حالة من الاستقرار والاطمئنان النفسي على مستقبلهم وعلى مستقبل لقمة العيش لأبنائهم. ولا نقر ان يفاجأ الجندي أو الضابط بين يوم وليلة بأنه قد أحيل على التقاعد أو أُستغني عن خدماته دون أن يعطى فرصة لتحضير نفسه لذلك أو أن نجد نحن الوسائل الكفيلة بإعادة تشغيله داخل المجتمع المدني كما هو مطبق في معظم دول العالم.

واننا نؤكد على وضع خطة شاملة لتوسيع قاعدة المشمولين بالجيش الشعبي لتشمل كل قادر على حمل السلاح حتى لا يبقى في الوطن قادر على حمل السلاح دون أن يعد ويستعد وأن يكون هذا الجيش رديفا قادرا وفاعلا لقواتنا المسلحة الباسلة كما نرى ضرورة الاهتمام بأجهزة الدفاع المدني وتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على اعمال هذا الجهاز في شتى محافظات المملكة.

كما نطالب بالعناية الفائقة بالأجهزة الأمنية كي تتمكن من تأدية دورها الفاعل كعين ساهرة على أمن الوطن واستقراره وأن تمكن من أداء رسالتها بدعمها وفق أقصى الامكانات المتاحة. كما لابد من ايجاد نظام للحوافز تقدم للذين يقدمون جهودا شرطية متميزة مستندة الى عقيدة وأخلاق وقيم هذا المجتمع المعطاء.

(و) في الاصلاح الاداري :

ان حركة التطوير والاصلاح الاداري أيها الاخوة تأتي في مقدمة أولوياتنا إذ أن جهاز الادارة العامة في الدولة هو أداة لتنفيذ سياساتها ونعتقد أن موضوع الاصلاح الاداري لم ير النور خلال العام الذي مضى ولم يتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح. اننا نحن نواب الحركة الاسلامية ننتظر من الحكومة اجراء تطوير اداري رفيع المستوى من خلال اعادة النظر في هيكلية الجهاز الاداري لكل مؤسسات الدولة كما نتطلع الى حركة اصلاح حقيقي نرى من خلالها الرجل المناسب في المكان المناسب.

(ز) في السياسة الشبابية :

الشباب عدة الامة ووسيلة تحقيق رجائها وعماد نهضتها. ورسولنا صلى الله عليه وسلم يقول في حديث شريف : «نصرت بالشباب». من هنا فاننا نطالب الحكومة بايلاء السياسة الشبابية عناية متميزة من خلال اعداد خطة متكاملة للتربية الشبابية تعكس التوازن والتكامل بين التربية العقلية والروحية والتربية البدنية كي يتبوأ الشباب دوره الفاعل في تحمل مسؤولياته ودفع مسيرة البناء والتطوير في أرجاء الوطن.

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما عن مطالب محافظات المملكة وألويتها فاننا نعرض لها بايجاز على النحو التالي :

أولا : في المجال الزراعي

نطالب بالتوسع في شق الطرق الزراعية وتكثيف خدمات وزارة نشطة للزراعة وفتح المحميات الرعوية في وقت مبكر لا سيما أنه قد تأخر موسم هطول الأمطار هذا العام كما نطالب بتأمين الأعلاف لمربي المواشي والاسراع في تفويض الأراضي الصالحة للزراعة وتبسيط اجراءات ذلك التفويض وازالة الشيوع في المملوك منها.

ثانيا : في المجال الصحي

لابد من الاسراع في استكمال المستشفيات التي بدأ بتنفيذها وتجهيز تلك التي تم انجازها. كما ونطالب ضمن الممكن بتحديث المستشفيات في المحافظات والألوية والعمل على تزويدها بالأجهزة والكوادر المتخصصة ولابد من العناية بتطوير المراكز الصحية أيضا والتوسع في انشاء الشامل منها.

ثالثا : في مجال الطاقة والكهرباء

نطالب بايصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية في مختلف المناطق وخصوصا تلك التي أدرجت على خطة مشاريع انارة الريف الاردني.

رابعا : في مجال الخدمات الهاتفية والبريدية

نطالب الحكومة باحداث شعب ومكاتب بريدية في مناطق الريف والبادية ونطالبها السعي لتحويل الخدمة الهاتفية الى خدمة آلية في التجمعات ذات الكثافة السكانية المعقولة سيما تلك التي أدرجت في خطة وزارة الاتصالات منذ زمن.

خامسا : البلديات والمجالس القروية

نطالب بدعم المجالس البلدية والقروية لرفع مستوى خدماتها واحداث بلديات ومجالس قروية في المناطق ذات الكثافة السكانية التي تؤهلها هذه الكثافة لاحداث بلديات فيها مع الحفاظ على مساحة الرقعة المزروعة وعلى الطبيعة الزراعية لقرى الريف والبادية.

سادسا : الاشغال والاسكان

نطالب باقامة مشاريع الاسكان في المناطق الريفية لتشجيع الهجرة المعاكسة اليها كما نطالب بالعمل على التخفيف من معاناة السكن

في المخيمات وذلك بالسماح للمواطنين بالتوسع العمودي في البناء داخلها. كما نطالب بايلاء عناية خاصة لمشكلة الخدمات في مدينة أبونصير السكنية وخاصة التدفئة. كما نطالب بالغاء الفوائد المترتبة على المستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري.

سابعا : في مجال الأوقاف

نثمن انشاء المدارس الشرعية ونطالب في التوسع بها وبفتح دور للقرآن ومراكز ثقافية اسلامية للذكور والاناث واعطاء المسجد دوره الريادي كما أراده له رسول الله صلى الله عليه وسلم طيلة أوقات الليل والنهار.

كما ونطالب بسد العجز الواضح في عدد الأئمة والوعاظ في مساجد المملكة ونهيب بوزارة الأوقاف أن تتحمل قسطا من تكاليف بناء المساجد وذلك لتشجيع نشر بيوت الله على أرض الرباط بجانب عدو يستهدف العقيدة والحضارة.

ثامنا : أبناء غزة

أيها الاخوة انهم شريحة فلسطينية مجاهدة أثبتوا على مدى سني الاحتلال البغيضة أنهم الأسبق الى حمل الحجر والخنجر والبندقية والى تقديم الشهداء رجالا ونساء وظروف المعاناة والاحتلال قذفت بجزء من هذا الجسم المجاهد ليعيشوا معنا فلا أقل من أن نوفر لهم الفرصة ليعيشوا ظروفا ميسرة تضمن لهم لقمة العيش ووسيلة العمل وحمل البطاقة التي تدل على وجودهم. كل ذلك ونحن على قناعة بأن أنظارهم لا ترتد لحظة واحدة عن أرضهم الطاهرة المقدسة أرض فلسطين وغزة هاشم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، المتحدث الأخير الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله ومن والاه

السيد الرئيس / السادة النواب الأكارم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان موازنة اليوم بمجملها لا تخرج عن مسيرة أربعة عقود من الزمن من استمرار عجز واعتماد على مساعدات وقروض نزداد بها يوما بعد يوم انهيارا عن أرضية استقلالنا الكامل وتدميرا لبنيان المواطن المنتج وأخذا بهذا المواطن الى الترف والاستهلاك ووصولا به الى مذلة الدين وشروط قوى الاستكبار.

واننا أحوج ما نحتاج الى نهج صادق جذري التغيير تكون قيادات الشعب به على رأس حربته السنةُ نصح واذرعةُ كفاح ومصدرُ قرارات تنبع من سيادة واستقلال. يعلمون الأخرين ان الحياة لا معنى لها من غير اعداد لقتال طويل ندافع فيه عن وجودنا وكياننا نعيد لهذه الامة وحدة موقفها وحرية قرارها السياسي من منطلق قول الله تعالى (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) ان المتفحص للموازنة اليوم يلمح بها الوجه العجوز البائس وقد أصابته عمليات التجميل في موقع وعمليات التخدير في مواقع

متجاهلة ان القرار الاصيل هو موازنة حرب تجعل كل مواطن جنديا يدافع عن بيته وأرضه وتهيىء السبل للتخلص من شرادمة اليهود الذين اجتمعوا من كل حدب وصوب يريدون ابتلاع الأرض وافتراس الامة ولن يوقف هجمتهم هذه إلا شعب مدجج بالسلاح حول الأرض الى غابات بنادق يضع الله بهم حينذاك الرعب في قلوب عدوهم.

وان مسؤولية الاخوة الزملاء في حمل هذا الامر وتجميع القوى من أجل هدف البقاء والحرية والعودة الى كامل الاستقلال والسيادة ورفض فرض أي سياسة تجعلنا نتنازل عن حقنا في كامل تراب بلادنا فلسطين وعن وجوب الاعداد للدفاع عن أراضينا ووجودنا في الأردن هو الهدف الأساسي الذي يجب أن نصدق شعبنا فيه فنعود جميعا الى طريق التقشف والبساطة جنبا الى جنب مع طريقة النماء والانتاج وجنبا الى جنب مع السلاح والقوة الشعبية المسلحة والتي تكون على كامل خط المواجهة تجعل عدونا يعيش على أعصابه ليلا ونهارا ينتظر الموت الزؤام ينقض على رأسه بيد شعب يعيش على أرض الرباط تقوده قيادات جعلت الآخرة قبلتها ونصرة الأمة هدفها وخلّفت من وراء ظهرها دعوات اليأس والاحباط والاستسلام لأوهام القوة والارهاب العالمي.

وعسى أن لا يكون خط اخواننا من السادة النواب من هذه الموازنة هو فقط ما يمكن أخذه لمناطقهم بقدر ما يكون خطهم هو كيفية الدفاع عن أهلهم ووطنهم وأن يكون الصوت واضحا وعاليا بالحاجة الى موازنة غير عادية تصب كلها في مسرب واحد مسرب اعلاء راية الجهاد والقتال ضد من يستبيحون الاقصى الشريف.

لقد تركنا يوما حالة الحذر وروح القتال وأردنا الأمن والاستقرار وأقبلنا على الدنيا وسلطانها فابتلانا الله تعالى بالجوع والخوف وهانحن اليوم نعيش حالة الخوف والترقب مع الجوع والحاجة لاستبدالنا طريقة طلب الرزق من تحت ظلال السيوف وبريق البنادق الى طلب الرزق من اموال البنك الدولي والاعتماد على قوى الاستكبار وعلى الأفعى ممثلة بالشيطان الاكبر. ونواب الامة مطالبون باعادة روح الصمود والقتال لشعبهم وان تكون الصراحة والوضوح هي محور توجهاتهم والتي لا معنى لها الا بجمع الصف الواحد على درب طويل من تعميق للسيادة ومعاني الاستقلال وذلك بالتخلص من عدو يحتل أرضنا هناك ويضع شروطه المنظورة وغير المنظورة على أراضينا هنا من منطلق القوة مقابل روح الهزيمة وعدم القتال.

واني لأربأ بأنفسنا أن نكون كغيرنا من المجالس نمرر كل شيء من غير العودة الى قاعدة مصلحة الأمة ومطلب الله سبحانه وتعالى منا في هذا الوقت والذي لا يمكن أن ننفذه ما لم يكن قرار تغيير نهجنا قرارا جذريا أساسيا ينقلنا من حال العجز ورد الفعل الى حال الاقتدار والفعل.

وان أي حكومة حالية قائمة أو معدلة أو مشكلة ترضى بتنفيذ مثل هذه الموازنة والتي تقول بلسان عربي فصيح انها ليست موازنة جهاد

وقتال وتحرير انما هي حكومة لم تصدق شعبها في أخذه الى طريقه عزه وتحرره وعليها ان تتحمل خطيئة تعزيزها لسياسات اجتماعية واقتصادية ودفاعية وسياسية كلها بمجملها لا تؤدي الى مطلب الأمة الأساس في حقه في العيش على أرضه بعز واقتدار وتحرر أرض الاسراء من واقع القوة والجهاد الطويل وذلك عن طريق إيجاد المجتمع المتماسك العسكري المحارب الصلب.

حضرات النواب الأكارم

ولو أردنا التعليق على قانون الموازنة من ضمن النهج السائر والذي لا نقره لرأينا المأساة الكبيرة التي تحيق بالوضع الحالي والاقتصادي للوطن ووضوح مدى الانهيار الذي أصاب اقتصادنا الوطني من المخاطر التالية :

١ ـ مديونية تقرب من سبعة مليارات ونصف المليار دينار.
٢ ـ عجز مؤكد يزيد عن خمسمائة مليون دينار.
٣ ـ عجز منتظر بسبب انخفاض تقديرات ضريبة الدخل العالية وتقديرات الرسوم الجمركية والضرائب الاضافية.
٤ ـ سياسة الاقتراض المتواصلة والتي تبلغ قيمتها هذا ألعام ٣٥٠ مليون تقريبا.
٥ ـ خدمات مديونية عالية بقيمة تزيد على ٣٠٨ مليون دينار وهذا يقترب من نصف الايرادات ومع جدولة للديون الامر الذي يهيء لموازنات قاتلة في السنوات القادمة وعلى الأخص مع انحسار النمو وشح الواردات مما سيؤدي الى كارثة اقتصادية.
٦ ـ عدم اخضاع المؤسسات الحكومية ذات الاستقلال المالي للرقابة العامة والذي ستتحمل أعباءها وخسائرها في هذه الموازنة والموازنات القادمة رغم طلبات العديد من الزملاء في سنوات سابقة.
٧ ـ عدم ادراج تعويضات للمقاولين حسب القرار المقدم لمجلس الوزراء في ٣٠/٨/٨٩ مع ميزانية هذا العام علاوة عن مخاطر أكبر بدأت تهز استقرارنا من الداخل أذكر مثالين عليها:

أ) البطالة والتي لم تتطرق الموازنة لخطورتها اليها وكأن العاطلين عن العمل ليسوا من هذا المجتمع وقد أصبحت خطراً رهيباً بعد أحداث الخليج.

ب) العملات التي طبعها البنك المركزي بدون غطاء وبشكل مخالف للقانون مع قرار علاجه لمشكلة بنك البتراء والبالغ مجموعها ٦٥٠ مليون دينار تفوق بهذا المجموع رصيد البنك المركزي من العملات الصعبة والتي قدرها بستمائة وستون مليون دولار أي ما يقارب ٤٣٠ مليون دينار وهذا يعني عجز في البنك المركزي بقيمة ٢٢٠ مليون دينار ويبقى الخطر الأكبر الخطر الخارجي وهو الخطر الصهيوني وقد ازداد قوة بمئات الآلاف من القادمين للاستيطان في أرض المسلمين من غير أن تشير موازنتنا الى أي رقم يساهم في مجابهة هذا الخطر أو دعم أي عمل من أي نوع لايقاف هذا السيل البشري نتيجة لما تقدم وحفاظا على وجودنا وبقائنا. أولا وتنمية لمجتمع متماسك مقاتل ثانيا . فلابد من نقلة نوعية وكاملة لتنظيم حياة الشعب والمواطن الأمر الذي يلزمنا لاعادة تنظيم مؤسساتنا بشكل يجعلها قادرة على المواجهة والصمود بحيث تتعمق مسيرة حرياتنا أولاً وأن يكون الجهاد ضمانتنا وقدرنا ثانياً وان يكون الاسلام طريقنا وهدفنا ثالثاً وذلك بأن نركز أهدافنا في هذه المرحلة على الوجه الذي ذكرناه في موقفنا من الموازنة للعام السابق وهي على الوجه التالي :

١) لا يمكن لدولة محدودة السكان والموارد على أطول خط مواجهة أن تحقق مقتضيات الدفاع عنها بالاساليب التقليدية الباهظة التكاليف والتي لو افترضنا اننا نستطيع دفع نفقاتها الباهظة فانها لا تكفي أبدا أمام تجهيزات العدو المتفوقة..

وميزانيتنا الدفاعية (من دون التسليح) تكلفنا ربع النفقات الجارية بل بالأحرى ٤٠٪ من تلك النفقات اذا استثنينا من النفقات الجارية خدمة الدين.. وفي رأينا أنه ليس لنا طريق للدفاع الحقيقي الواقعي الا عن طريق تنظيم الشعب بأكمله وتسليحه بجميع أنواع الأسلحة الخفيفة التي لا تحتاج الى تحديث كل فترة قصيرة والتي يمكن لمشاغلنا ان تركز على صيانتها وصنعها ويكون هذا التنظيم ملتفاً ومنبثقاً عن الجيش العربي الذي كان أبرز ما فيه دوماً عناصره وطاقاته البشرية المتميزة وأن نركز استراتيجيتنا الدفاعية على الحاق أفدح الخسائر البشرية بالقوات الغازية والمتربصة بنا معتمدين في الاليات والمعدات الثقيلة المكلفة على التكامل العربي، وعلى الأخص العراق الشقيق.

ولقد شاهدنا أثر المقاومة الشعبية في طرد العدو من لبنان الشقيق حيث لم يجابه العدو بالقوة العسكرية اللبنانية الضعيفة المنقسمة على ذاتها هذه هي الاستراتيجية الوحيدة في رأينا والتي تشعر المواطن بأمن أكبر كما تشعره بالانتماء وهي استراتيجية واقعية غير خيالية بسيطة التكاليف كما نستفيد من استثماراتنا الناجحة في حسن تنظيم قواتنا المسلحة في قيادة الشعب المنظم الملتف حولها في اعمار الأرض والنهوض بالانتاج الزراعي والحرفي والصناعي الخفيف موزعين سكاننا في تحصينات منتجة على طول المملكة وعرضها جاعلين من كل مستوطنة بشرية حصن انتاج وقلعة في وجه الأعداء..

٢) ان تغيير استراتيجية الدفاع هذه تساهم جذرياً في القضاء على عدونا الداخلي الأول الاستهلاك وأنماطه والتكبر عن العمل وتخلف القيم الاجتماعية البالية في هذا الخصوص... وكما يحدث انقلاباً في مجتمعنا من مجتمع مستهلك سلبي متذمر متفكك ممتلء بالأحقاد الى مجتمع منتج

ايجابي متوحد سعيد يعمل لهدف سام يستشعره أفراده كل صباح ومساء ويستشعرون انهم أجزاء هامة من كل عظيم.

كل هذا لا يكون الا بتغيير النظم التربوية والاعلامية بشكل يربط الفرد والاسرة والمجتمع بمبادىء سامية وأهداف عالية وأخلاق حميدة.. يعين على نجاح هذه النظم تغير نمط المعيشة من استهلاكية مخدومة الى منتجة خادمة لنفسها ولمجتمعها ولبلادها وان ترتبط هذه المناهج بحضاراتنا الاسلامية المستهدفة من قبل الحضارات الغربية الغازية، القاصدة تغريب هذه الأمة وابعادها عن مصدر قوتها: الاسلام، الذي هو دين المسلم المنتمي وحضارته كما هو حضارة الكتابي المنتمي لا يعدلان عنه شيئاً ولا يستبدلان أية حضارة بحضارتها الواحدة، فالوحدة الوطنية التي تتعرض للتفكك على المستويين القومي والقطري لن تجد لحمتها في ترابط ذاتي عفوي متجذر في ضمير كل فرد مثل رابطة الاسلام وحضارته وكل من يمني نفسه بغير ذلك لن يقود بلاده الا الى مزيد من التفكك والاستضعاف.

حضرات السادة النواب،

ليس لنا ولشعبنا نجاة في رأينا الا بما اقترحناه في كلمتنا.. فمع ان الاعباء على كل فرد فيه ستزيد أكثر منها الآن الا ان المواطن سيكون سعيداً بذلك ممنوناً على ذلك الحال بدلاً من حاله الكئيب اليوم ناقم على مجتمعه الذي لا يقدم له في رأيه شيئاً والذي فشل في ربط أحلامه ومصيره بأهداف سامية يعيش انجازها يومياً.. والأمر لا يحتاج الا الى قرار وقدوة وعلى الحكام أن يتخذوا ذلك القرار ويكونوا هم القدوة في بساطة العيش والتوجه نحو الحياة المنتجة عسى أن يكون في ذلك كفارة لما سبق ونجاة لهم وللشعب من قدر مظلم لا ينير الطريق فيه سوى الايمان العميق والصدق وعكس ذلك فاننا قد لا نرى جدوى في مجلس يحلل للحكومات نهجاً خاطئة لا يجري عليها أي تغيير يذكر سوى بعض الجراحات التجميلية بل ويشارك هذه الحكومات في تعميق هذا النهج الخاطىء.. اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء).. صدق الله العظيم اللهم قد صدقنا اخواننا النواب واخواننا أبناء هذا الشعب واخواننا الحكام النصيحة فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ أحمد قطيش.

السيد أحمد قطيش : بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس حقيقة اقتراح يشاركني فيه مجموعة من الاخوان وآسف أن أقتحم هذا السياق، نستمع فيها الى تقرير من الحكومة عن آخر التطورات سيما وأن الامور تتداعى بسرعة مذهلة حقيقة وتأخذ مساراً قد يكون من الضروري جداً أن نخصص جلسة سرية لهذا المجلس الكريم نسمع فيه من الحكومة ونتفحص ما قد نكون قادرين عليه من تحرك

يسهم في تجنيب المنطقة ان شاء الله الخطر الداهم الذي يكاد يقتحمها، قد يقال نؤجله لكني اعتقد أن الأمر ملحّ واقترح أن نخصص الجلسة المسائية أو جزء كافياً من وقتها لجلسة سرية ونستمع من الحكومة ثم نتشاور في الأحداث المقبلة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، دولة الرئيس.



دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي الرئيس.

انا فكرت جلسة اليوم فقط خطب موازنة، وطبعاً نزولاً على رغبة المجلس الكريم مستعدين لتقديم بيان شفوي. ما زال الشغلة فجائية في هذا الأمر في جلسة سرية، اليوم جاهزين يعني بعد اذا بتغدونا يعني بعد الغذاء.

سيادة رئيس المجلس : فلتكن الساعة الثالثة بعد الغذاء مباشرة.

دولة رئيس الوزراء : الثالثة والنصف، نصف ساعة لأن الثانية والنصف بدنا نأكل.

سيادة رئيس المجلس : ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للغداء، الجميع مدعو للغداء الاخوة الصحفيين أيضاً يشاركونا الغداء شكراً.

(وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة لتناول طعام الغداء ثم عادت بعد ذلك للانعقاد «جلسة سرية»).

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات